نـــــدوة

السوق العربية المشتركة ...

السياج الواقي للاقتصاد العربي

المحور الأول : التطورات المعاصرة للاقتصاد الدولي وتأثيرها على مستقبل الاقتصاد العربي

مساهمة من

د. عمر عبدالله كامل

المقدمة

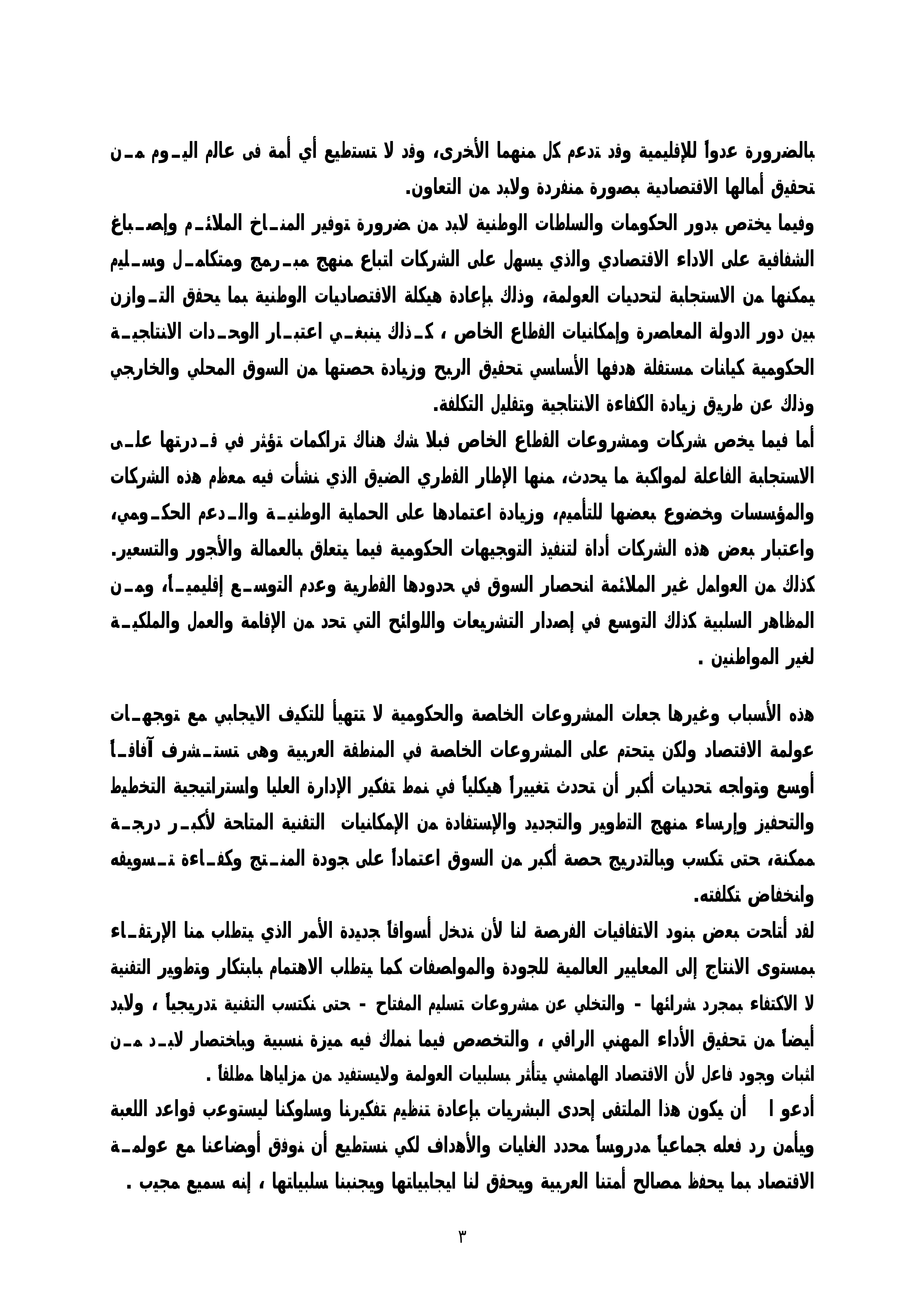
فى البدء لابد من الإشارة إلى أن ظاهرة عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة ليست إكتشافاً غريباً جديداً - إنما الدولة الإسلامية وقبل أربعة عشر قرناً ونيف قد أوجدت مجتمعاً إنسانياً متعايشاً مع غيـره، متعاوناً معه، مكملاً له من أجل رفاهية وسعادة البشر جميعاً، دون أن يقف أمام ذلك اختلاف العقيدة التي اعتبرها الإسلام شأناً خاصاً لا يترتب عن اختلافها موقف معاكس لتبـادل النـشاط الاقتـصادي والتجاري. بل أن انتقال المال والعمال للتكسب من بلد الى آخر من الأعمال التي أمتن بهـا الخـالق سبحانه وتعالى على عباده فى قوله تعالى (لايلاف قريش إيلا فهم رحلة الشتاء والـصيف) الآيـة.. والذي حدث في تاريخ الإسلام أنه بالرغم من التزام المسلمين الصارم آنـذاك بمـشروعية وصـحة معاملاتهم المالية - إلا أن التجارة بينهم وبين مختلف أنحاء المعمورة كانت رائجة ومزدهـرة بـلا عوائق إدارية أو تشريعية، ولقد تواردت أحاديث وآثار مروية كثيرة تشنع على أخذ (المكوس) وهي الضرائب والرسوم المفروضة على التجار عند تنقلهم بتجارتهم. ويشهد التـاريخ أن أول قيـد فـي الاسلام وضع على حركة التجارة كان آخذاً بمبدأ المعاملة بالمثل مع بعض الاستثناءات والاعفـاءات عندما كتب أبو موسى الأشعري الى الخليفة عمر بن الخطاب (رضى ا عنه) قائلاً (إن تجاراً مـن قبلنا يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر) فرد عليه سيدنا عمر (رضى ا عنه) خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين - وخذ من أهل الذمة نصف ذلك، وليس فيما دون المائتي درهم شيئاً .

وهكذا دارت تجارة المسلمين مع غيرهم وانتقلوا بأموالهم ومعارفهم ومهاراتهم، واستقبلوا غيـرهم في أمان وفق قواعد عادلة - فشهد العالم تدويلاً حقيقياً ومفهوماً ناجحاً وعادلاً للعولمة . فالعولمـة كظاهرة ترتبط بتطور الوعي الإنساني - غير أن العولمة تتم اليوم في عالم يتـسم بـالتوزيع غيـر العادل للسلطة والثروة والقوة العسكرية - لذا القوى المهيمنة عالمياً قـد لونـت العولمـة بلونهـا وحاولت وتحاول إخضاعها لمصالحها الذاتية.

والواقع يفرض علينا أن نقبل العولمة كتطور حتمي لتاريخ الانسان وأن نتخـذ مـا نـستطيع مـن إجراءات على كافة الأصعدة لكي لا تتحول العولمة إلى إمتثال للهيمنة الدولية - وهذه معادلة صعبة ولكن الانكفاء دون العولمة تخلف، والامتثال للهيمنة تبعية وعلينا أن نحقق الانفتاح نحـو العولمـة ونتجنب التبعية .

وهناك بلا شك تحديات عدة تطرحها عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة، وهي تشكل دوافع لتحركـات على مستوى العمل المشترك وعلى صعيد الدول والحكومات، وعلى صعيد الشركات ومؤسسات الأعمال .

فعلى مستوى العمل العربي المشترك فلابد من تفعيل الارادة السياسية لاتخاذ خطوات أضحت ملحـة ولازمة خاصة وأن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة المعروفة بأسم (الجات) قـد منحـت فرصة واسعة جداً لاستثناءات وإعفاءات تستفيد منها التكتلات الاقتصادية الاقليمية فالعولمة ليـست



بالضرورة عدواً للإقليمية وقد تدعم كل منهما الأخرى، وقد لا تستطيع أي أمة فى عالم اليوم من تحقيق أمالها الاقتصادية بصورة منفردة ولابد من التعاون.

وفيما يختص بدور الحكومات والسلطات الوطنية لابد من ضرورة توفير المناخ الملائم وإصباغ الشفافية على الاداء الاقتصادي والذي يسهل على الشركات اتباع منهج مبرمج ومتكامل وسليم يمكنها من الاستجابة لتحديات العولمة، وذلك بإعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية بما يحقق التوازن بين دور الدولة المعاصرة وإمكانيات القطاع الخاص ، كذلك ينبغي اعتبار الوحدات الانتاجية الحكومية كيانات مستقلة هدفها الأساسي تحقيق الربح وزيادة حصتها من السوق المحلي والخارجي وذلك عن طريق زيادة الكفاءة الانتاجية وتقليل التكلفة.

أما فيما يخص شركات ومشروعات القطاع الخاص فبلا شك هناك تراكمات تؤثر في قدرتها على الاستجابة الفاعلة لمواكبة ما يحدث، منها الإطار القطري الضيق الذي نشأت فيه معظم هذه الشركات والمؤسسات وخضوع بعضها للتأميم، وزيادة اعتمادها على الحماية الوطنية والدعم الحكومي، واعتبار بعض هذه الشركات أداة لتنفيذ التوجيهات الحكومية فيما يتعلق بالعمالة والأجور والتسعير. كذلك من العوامل غير الملائمة انحصار السوق في حدودها القطرية وعدم التوسع إقليمياً، ومن المظاهر السلبية كذلك التوسع في إصدار التشريعات واللوائح التي تحد من الإقامة والعمل والملكية لغير المواطنين .

هذه الأسباب وغيرها جعلت المشروعات الخاصة والحكومية لا تتهيأ للتكيف الايجابي مع توجهات عولمة الاقتصاد ولكن يتحتم على المشروعات الخاصة في المنطقة العربية وهى تستشرف آفاقاً أوسع وتواجه تحديات أكبر أن تحدث تغييراً هيكلياً في نمط تفكير الإدارة العليا واستراتيجية التخطيط والتحفيز وإرساء منهج التطوير والتجديد والإستفادة من الإمكانيات التقنية المتاحة لأكبر درجة ممكنة، حتى تكسب وبالتدريج حصة أكبر من السوق اعتماداً على جودة المنتج وكفاءة تسويقه وانخفاض تكلفته.

لقد أتاحت بعض بنود الاتفاقيات الفرصة لنا لأن ندخل أسواقاً جديدة الأمر الذي يتطلب منا الإرتقاء بمستوى الانتاج إلى المعايير العالمية للجودة والمواصفات كما يتطلب الاهتمام بابتكار وتطوير التقنية لا الاكتفاء بمجرد شرائها - والتخلي عن مشروعات تسليم المفتاح - حتى نكتسب التقنية تدريجياً ، ولابد أيضاً من تحقيق الأداء المهني الراقي ، والتخصص فيما نملك فيه ميزة نسبية وباختصار لابد من اثبات وجود فاعل لأن الاقتصاد الهامشي يتأثر بسلبيات العولمة ولايستفيد من مزاياها مطلقاً .

أدعو ا أن يكون هذا الملتقى إحدى البشريات بإعادة تنظيم تفكيرنا وسلوكنا ليستوعب قواعد اللعبة ويأمن رد فعله جماعياً مدروساً محدد الغايات والأهداف لكي نستطيع أن نوفق أوضاعنا مع عولمة الاقتصاد بما يحفظ مصالح أمتنا العربية ويحقق لنا ايجابياتها ويجنبنا سلبياتها ، إنه سميع مجيب .

المبحث الأول :

إنضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية
ومدى تأثير ذلك على قطاع صناعة الخدمات

يعد مجال تجارة الخدمات حديث العهد بمفاوضات تحرير التجارة الدولية في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي بدأت عملها ابتداء من شهر يناير ١٩٩٥م ، حيث لم يسبق تناول هذا القطاع الحيوي من النشاط التجاري الدولي في أية جولة من جولات المفاوضات التي سبقت إنشاء المنظمة المذكورة ، وربما يرجع ذلك إلى محدودية حجم قطاع الخدمات ونشاطه في ذلك الوقت الذي تم فيه التوصل إلىالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) في عام ١٩٤٧م .
ومن الأسباب والمبررات التي أدت إلى إدراج تحرير تجارة الخدمات هو تزايد أهمية قطاع الخدمات في التجارة الدولية حيث ارتفع نصيب قطاع الخدمات من اجمالي الناتج المحلي خلال فترة التسعينات إلى (٥٥%) للدول النامية ومنها الدول العربية ، و (٦٠%) للدول المتقدمة . وارتفاع نصيب قطاع الخدمات من حجم التجارة العالمية ففي خلال فترة التسعينات بلغ قطاع الخدمات ٩٠٠ مليار دولار في شكل خدمات عابرة للحدود .
أما بالنسبة للدول العربية وإنضمامها لمنظمة التجارة العالمية - والذي من المتوقع له أن يتم تباعاً. فإن إنضمامها لاتفاقية منظمة التجارة العالمية سيتيح لها فرصة رفع فعالية وكفاءة أداء قطاع الخدمات من خلال المزيد من حرية الوصول إلى مدخلات الخدمات ذات التكلفة المنخفضة والجودة العالية .

وإذا كانت اتفاقية الجات قد اهتمت بتوسيع النظام التجاري المتعدد الأطراف ، وتمكنت لأول مرة من وضع اتفاقية عامة لتجارة الخدمات التي لم يسبق التطرق إليها خلال المفاوضات في الجولات السابقة ، فإن الخدمات التي تسري عليها الاتفاقية هي خدمات مالية ومصرفية (بنوك ، تأمين ، أسواق مالية) - خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية - خدمات استشارية - حقوق الملكية الفكرية والأدبية - خدمات استشارة وعمالية - خدمات مهنية . . . الخ) لذا تحتم على البلدان العربية في حالة إنضمامها إعادة النظر في العديد من النظم والقوانين في الكثير من المجالات لتتماشى مع المبادىء الرئيسية للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والتي تشمل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، مبدأ المعاملة الوطنية ، مبدأ حرية النفاذ إلى الأسواق ، مبدأ الشفافية والوضوح والتي سنتناولها بشيء من التفصيل .

وسوف نتعرض فيما يلي لمدى أهمية انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية ، وأهم الاعتبارات الواجب مراعاتها بشأن التغيرات التي ستحدث على الساحة الاقتصادية الدولية ، والأحكام والالتزامات التي تغطيها الاتفاقية في مجال الخدمات ، ثم نتعرض لواقع وأهمية قطاع الخدمات في الدول العربية وأثر انضمامها لمنظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات ، كما سنتعرض لاتفاقيات المشتريات الحكومية ، ومعايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة ، وحقوق الملكية الفكرية والأدبية وهي الاتفاقيات ذات الأهمية القصوى للاقتصاد العربي وسنتخذ من الاقتصاد السعودي مثالاً ما أمكن ذلك ، ثم نختم بحثنا بالنتائج والتوصيات .



أولاً : أهمية انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية ، وأهم الاعتبارات الواجب مراعاتها بشأن التغيرات التي ستحدث على الساحة الاقتصادية الدولية :

بالرغم مما تتضمنه اتفاقية منظمة التجارة العالمية من إيجابيات وسلبيات ، فإن الدول التي ستنضم إليها ستستفيد من المزايا الواردة بها ، والتي يمكن إيجازها في أن منظمة التجارة العالمية سوق تتحكم وتشرف على أكثر من ٩٢% من إجمالي التجارة العالمية ، الأمر الذي يعني أن الانضمام للمنظمة أمر أساسي ولا خيار فيه ، خاصة وأن غياب الدول العربية لاينسجم مع ثقلها الاقتصادي ، ووزنها التجاري الدولي .

فالنظام الاقتصادي الجديد ، والعولمة التي يشهدها العالم اليوم لايسمحان بالانغلاق ، بل أن بعض الدول التي كانت منغلقة على نفسها (مثل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوربا الشرقية) سارعت إلى طلب الانضمام . كما أن الانضمام يعطي الدولة العضو الحصول على معاملة الدولة الأكثر رعاية ، فيما يتعلق بصادراتها للدول الأخرى الأعضاء ، والاستفادة من التخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء .

كذلك فإن انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية ، سوف يتيح لها من خلال تحرير التجارة في الخدمات ، إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في مجالات عديدة مثل خدمات المهن الحرة ، ومايترتب على ذلك من استخدام العمالة الوطنية وتدريبها ، كما سيتيح الانضمام للمنظمة مشاركة كاملة في آلية فض المنازعات والتي تخضع فيها القرارات للإجماع من قبل الأعضاء ، وستكون الدول العربية في وضع أفضل يمكنها من مواجهة الضغوط التي تفرضها التكتلات والتي تتذرع بحجة حماية البيئة .

كما توفر منظمة التجارة العالمية إمكانية فرض اجراءات تحمي الصناعات الوطنية إذا واجهتها زيادات مفاجئة في الواردات بصورة قد تلحق ضرراً كبيراً بالصناعة المحلية الجديدة، هذا بالاضافة إلى أن الفترة الانتقالية الممتدة لعام ٢٠٠٥م سوف تتيح للصناعة العربية النمو والتطور لكي تصبح قادرة على المنافسة العالمية .

أما بالنسبة للاعتبارات الواجب مراعاتها بشأن التغيرات التي ستحدث على الساحة الاقتصادية الدولية فهي تتركز فيما يلي :

- أنه لا مفر من قبول الاتفاقية وينبغي أن يتجه جهد الدول العربية مباشرة لدراسة السبل الكفيلة بتعظيم الايجابيات وتقليص السلبيات .
- ضرورة تبني سياسة الاعتماد على الذات في إطار تعاون عربي .
- ضرورة التفرقة بين الآثار الناتجة عن الاتفاقية في الأجلين القصير والمتوسط من ناحية والأجل الطويل من ناحية أخرى . وأن الصعوبات المتوقع أن تواجهها الدول العربية الآن هي التكيف السريع مع النظام العالمي الجديد . بحيث تتحول السلبيات إلى إيجابيات مستقبلية .
- إن هذه الاتفاقية هي دعوة للدول العربية لتطوير إنتاجها ومراجعة التكلفة الاقتصادية لمواجهة المنافسة الأجنبية .

ثانياً : القطاعات الخدمية التي تغطيها الاتفاقية :

في مجال الخدمات تنادي منظمة التجارة العالمية بالتحرير التدريجي للقطاعات التي تندرج تحت هذا النشاط وتشمل :

- الخدمات التي يتطلب الإتجار بها ضرورة وجود المصدر داخل حدود الدولة المستوردة ، ومثال ذلك النشاطات المالية والمصرفية (التأمين ، البنوك ، الأسواق المالية) والمقاولات والاستشارات ، وهي الأنشطة التي تستلزم فتح فرع لها داخل الأسواق الخارجية كي تتمكن من تقديم الخدمة .
- الخدمات التي تتطلب انتقال مستهلكيها إلى خارج الحدود الوطنية مثل خدمات السياحة والعلاج والتعليم .
- الخدمات التي يتطلب الاتجار فيها الانتقال الفعلي من جانب المصدر والمستورد مثل خدمات الاتصالات والتحويلات المالية .
- الخدمات التي يتطلب تصديرها الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين كالعمالة والخبراء .
- خدمات النقل (بري ، بحري ، جوي) .

وبحلول عام ٢٠٠٥م يكون على الأسواق المحلية للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تفتح أبوابها أمام الشركات الأجنبية التي توفر خدمات مشابهة ، مما سيدفع بالنشاطات المحلية -

في ظل هذه المنافسة - أن تزيد من كفاءتها ، وفي ضوء ذلك تقرر كل دولة أيـاً مـن القطاعـات الخدمية تود أن تحررها ، حيث ستختار تلك القطاعات التي تكون لها فيها مزايا تنافسية نسبية ، أو تلك التي قد تستفيد من نقل التكنولوجيا والمهارات الفنية .

وفي إطار مبدأ التحرر التدريجي تسمح الاتفاقية لأي من الدول الأعضاء بسحب بعـض الالتزامـات التي تعهدت بها ، او تعديلها ، شريطة أن يتم ذلك من خلال التفـاوض مـع الـشركاء التجـاريين المعنيين بما في ذلك تعويضهم عن أية أضرار قد تلحق بهم نتيجة لذلك ، كما يسمح هذا المبدأ بمنح امتياز لفتح الأسواق في القطاعات التي تنسجم مع احتياجـاتهم فـي مجـال التنميـة الاقتـصادية والاجتماعية .

كذلك تسمح الاتفاقية باستخدام اجراءات الوقاية والقيود على الواردات لأغراض معالجة أية صعوبات في ميزان المدفوعات ، وذلك فيما يتعلق بالخدمات المدرجة في قوائم الالتزامات الوطنيـة المتعلقـة بفتح الأسواق .

وبشكل عام تلتزم الدول الأعضاء في اتفاقية تجارة الخدمات (جاتس) بمجموعة من الالتزامات يمكن ايجازها فيما يلي :

١- الرد على الاستفسارات وتقديم المعلومات عن أيـة قـوانين أو لـوائح أو ممارسـات اداريـة بخصوص مجالات الخدمات التي تشملها الاتفاقية .

٢- إنشاء الضوابط التي تكفل قيام شروط الأهلية والمقاييس الفنية واجراءات الترخيص على أسس ومعايير موضعية وواضحة ، وأن لاتكون متشددة أكثر مما هـو ضـروري ، لتـأمين نوعيـة الخدمات المعنية ، ولاتشمل في حد ذاتها قيداً على توريد الخدمات .

٣- الامتناع عن فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية ، الناشئة عن المعاملات الجاريـة المتعلقة بالتزاماتها المحددة .

ثالثاً : أهم أحكام الاتفاقية في مجال الخدمات :

تنص الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات على أن الدول الأعضاء ترغب في إنشاء إطـار متعـددة الأطراف يتضمن مجموعة من المبادىء والقواعد تنظم تجارة الخدمات ، لتشجيع الـدول الناميـة ، وتيسير مشاركتها في تجارة الخدمات ، كما تهدف إلى زيادة حجم صادرات هذه الدول من الخـدمات بهدف تعزيز الفعاليات الوطنية والكفاءة التنافسية .

وتتكون الاتفاقية من ٦ أجزاء تضمنت جميعها تسعة وعشرون مادة ، يتناول الجـزء الأول تحديـد نطاق الاتفاقية ، حيث تم فيها تعريف تجارة الخدمات Trade in Service التي تطبق عليها الاتفاقيـة ،

أما الأجزاء الباقية من الاتفاقية فقد اشتملت على عدة مفاهيم وقواعد عبارة عـن مجموعـة مـن الالتزامات ، كما اشتملت الاتفاقية على اربعة ملاحق قطاعية تغطي الخدمات الماليـة والاتـصالات والنقل الجوي والعمالة .

الجدير بالذكر أن اتفاقية التجارة في الخدمات تتضمن نوعين من الالتزامات على الدول الاعضاء :
أولهما : التزامات عامة وهي المتضمنة في أحكام ومبادىء الاتفاقيـة والـضوابط التـي تـضعها ويتساوى في الالتزام بها جميع الدول الأعضاء دون استثناء .
وثانيهما : التزامات محددة وهي المتضمنة في جداول العروض المقدمة من كل عضو والتي يلتـزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة يحدد من خلالها مدى التحرير والمعايير والـشروط الواجب توافرها لمنح الموردين الأجانب نفس المعاملة الوطنية.

أما بالنسبة للالتزامات العامة التي تحددها الاتفاقية والتي تمثل ضوابط تحرير التجارة في الخـدمات فهي تشمل :

١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (Most Favoured Nation)

ويعتبر هذا المبدأ الركيزة الأساسية التي تقوم عليها فلسفة تحرير التجارة الدولية في اطار منظمـة التجارة العالمية ، والمقصود بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية أن أي حق أو امتياز متعلـق بتجـارة الخدمات في نطاق هذه الاتفاقية يمنحها طرف عضو لأي طرف آخر أو أية دولة على اساس ثنـائي أو غيره يطبق فوراً وبدون شروط على كافة أطراف الاتفاقية الآخرين .
وقد أثار هذا المبدأ العديد من الخلافات بين الدول وذلك بسبب اختلاف الأهمية النـسبية للقطاعـات الخدمية ، وكذلك بسبب انعكاسه على الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في المجـال الخـدمي ، وأهمها النقل الجوي والبحري .
وتجدر الاشارة إلى أن الاتفاقيات في ظل منظمة التجارة العالمية قد تضمنت عدداً من الاسـتثناءات يحق للدول الأعضاء بموجبها التمتع بالإعفاء من الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية على أسـاس اعتبارات موضوعية ، توافق عليها الأطراف الأخرى ، وأهمها الترتيبـات الاقليميـة ويقـصد بهـا ترتيبات تحرير التجارة بين مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي واحد حيث تشجع الاتفاقية على تبادل المزيد من الاعفاءات والتنازلات الجمركية على الصعيد الاقليمي في اطار ترتيبات محددة دون الالتزام بمنح نفس المعاملة التفضيلية هذه لباقي الدول الأعضاء في منظمة التجـارة العالميـة والغير منتمية لهذا الاقليم ، بشرط ألا يتجاوز سريان مثل هذه الاتفاقيات مدة عـشرة سـنوات مـن تاريخ سريان اتفاقية الخدمات ، يتم بعدها تعميم هذه المعاملة على الدول الأعضاء في المنظمة .

٢- مبدأ الشفافية (Transparency) :

ويعني التزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بنشر كافة القوانين واللوائح المتعلقة بتجارة الخدمات أو التي تؤثر فيها ، أو أية تعديلات على التدابير القائمة بالفعل وكذلك الاتفاقيات الدولية المتعلقة بذات الشأن التي تكون طرفاً فيها .

والهدف من ذلك هو اتاحة الفرصة للأعضاء الآخرين للوقوف على كافة التدابير والتشريعات التي يطبقها العضو ، وتكون ذات تأثير على أحكام الاتفاقية .

ومن منطلق هذا الالتزام تقوم كل دولة بإنشاء مراكز للاستعلام عن مثل هذه التدابير والتشريعات في غضون سنتين من سريان الاتفاقية ، كما تقوم بالرد على كافة الاستفسارات التي تقدم إليها بشأن التجارة في الخدمات التي تطلبها الدول الأخرى الأعضاء .

وتجنباً لإلحاق الضرر بالأعضاء كنتيجة للالتزام بمبدأ الشفافية فإن الاتفاقية تكفل الحق في عدم الإعلان عن المعلومات السرية التي يترتب عليها الضرر بالمصلحة العامة أو بالمصالح التجارية المشروعة لأي شركة خاصة أو عامة .

٣- زيادة مساهمة الدول النامية في تجارة الخدمات :

(Increasing Participation of Developing Countries)

ويتم ذلك من خلال تدعيم وزيادة الكفاءة التنافسية للقطاعات الخدمية ، وتحسين دخول الدول الأعضاء لقنوات توزيع الخدمات وفتح الأسواق لتوريدها ، مع التزام الدول المتقدمة بإنشاء مراكز معلومات لتسهيل دخول موردي الخدمات من الدول النامية .

أما الالتزامات المحددة التي تتضمنها الاتفاقية والمتعلقة بالقطاعات الخدمية التي تقبل فيها الدول الأعضاء فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية ، وتحدد تلك الالتزامات في جداول مرفقة ببروتوكول انضمام الدول ، فإنها تشمل :

١- النفاذ إلى السوق (Market Access)

وهذا التزام جديد لم يكن موجوداً في الاتفاقيات السابقة ، حيث تلتزم الدول الأعضاء بالسماح للموردين الأجانب بالدخول إلى أسواقها وفقاً للقوائم الايجابية التي يقدمها كل عضو .

٢- المعاملة الوطنية National Treatment

والمقصود بها منح الخدمات الأجنبية وموردبها من الدول الأعضاء امتيازات لا تقل عن المعاملة التي تحظى بها الخدمات الوطنية.

٣- الالتزامات الإضافية Additional Commitments

حيث يجوز للدول الأعضاء أن تتفاوض على إعطاء التزامات إضافية تتعلق بـالإجراءات التـي تؤثر على التجارة في الخدمات وذلك بالإضافة إلى الالتزامات الواردة بالجداول الخاصـة بهـا سواء تعلقت تلك الالتزامات بالمواصفات الخدمية، أو الترخيص الخاص بها، وذلـك بـشرط أن ينص على هذه الالتزامات في الجداول الخاصة بالدول الأعضاء والملحقة بالاتفاقية العامة.

التفرقة بين الالتزامات وقابلية بعضها للتفاوض:

إذا كانت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات قامت بالتفرقـة بوضـوح بـين الالتزامـات العامـة والالتزامات الخاصة (والتي سبق توضيحها) فإن هناك بعض الالتزامات القابلة للتفاوض مثل النفـاذ إلى الأسواق، ومبدأ المعاملة الوطنية الذي يعني معاملة متساوية لمقدم الخدمة المحلـي والأجنبـي ويكون للدولة من خلالهما الحق في فرض القيود على التجارة في الخدمات حيث يمثل كليهما حقوق والتزامات قابلة للتفاوض، ولا يتم منحهما تلقائياً، وقد أشارت الاتفاقية إلى أن مبدأ المعاملة الوطنية قابل للتفاوض في حين وضعت قائمة توضح القيود التي تفرضها أي دولة في مقابـل النفـاذ إلـى الأسواق.

فعلى سبيل المثال تنص التعهدات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق على أن يمنح كل مقـدمي الخـدمات معاملة متساوية لتلك الممنوحة للخدمات الوطنية المماثلة، وتسمح الاتفاقية مع هذا بمعاملة مقـدمي الخدمات من الأجانب معاملة مختلفة عن مقدميها من المواطنين بشرط عـدم التحيـز فـي شـروط التنافس لصالح المواطنين، كذلك تنص التعهدات الخاصة علـى الـتخلص التـدريجي مـن القيـود المفروضة على الخدمات الأجنبية، واللجوء إلى المفاوضات الإضافية من أجل القضاء على معوقـات التجارة في الخدمات.

ويضاف إلى ما سبق أيـضاً أن اتفاقيـة تحريـر تجـارة الخـدمات قـد احتـوت ثـلاث درجـات مختلفة تلتزم الدولة بواحدة منها عند فتح أسواقها أمـام الخـدمات الأجنبيـة بمـا تـراه مناسـباً لظروفها الاقتصادية وهي :-

أ - الالتزام الكامل : ويعني فتح الدولة لأسواقها تماماً، وتقديم خدمات متماثلة لمورد الخدمة المحلي والأجنبي.

ب - الالتزام المحدود : ويعني الالتزام بقائمة النفاذ إلى الأسواق التي سبق الإشارة إليها إلى جانب إجراء المفاوضات مع الدول المتعاقدة حول درجة التعامل الوطني لمورد الخدمة الأجنبي.

ج - عدم الالتزام : ويعني اتجاه الدولة إلى إبقاء قطاع خدمة معين غير متاح أمام الخدمات الأجنبية في الفترة الحالية من المفاوضات، مع التعهد بفتحه تدريجياً من خلال المفاوضات في المرحلة المستقبلية.

أما بالنسبة للملاحق القطاعية فتشمل:

أ - ملحق الخدمات المالية، ويقضي بحق الدول الأعضاء في اتخاذ إجراءات وقائية لحماية أصحاب الودائع، وبواليص التأمين، وسلامة واستقرار النظام المالي.

ب- ملحق خدمات الاتصالات، ويقضي بمنح موردي الخدمات الأجانب الحق في استخدام شبكة الاتصالات العامة وخدماتها، وبشروط معقولة ودون تمييز بين المورد المحلي والمورد الأجنبي.

ج - ملحق خدمات النقل الجوي حيث تستبعد الاتفاقيات الثنائية في مجال النقل الجوي من التزامات التحرير، كما تطبق أحكامه على الخدمات المعاونة مثل إصلاح وصيانة الطائرات، وخدمات تسويق النقل الجوي، والحجز بالكمبيوتر.

د - ملحق انتقال الأيدي العاملة اللازمة لتوريد الخدمات، حيث يسمح بالتفاوض لرفع القيود التي تعترض انتقال الأفراد لأداء الخدمات بشكل مؤقت دون الإقامة الدائمة أو الحصول على الجنسية.

هذا ولم تتطرق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس) مباشرة لقطاع السياحة ، ولم تفرد له ملحق خاص مثل باقي القطاعات الخدمية، ويُعزي ذلك أساساً إلى أن الاتفاقية إعتبرت أن العمل السياحي له حرية الحركة، ولا يعمل إلا في ظل حدود مفتوحة، وقد افترضت أيضاً أن جميع أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بصفة عامة ستطبق على قطاع السياحة، نظراً لتداخل العلاقات بين هذا القطاع وبين القطاعات الأخرى، وقد أدى ذلك إلى عدم تغطية خدمات السياحة لعدد كبير من الخدمات الأساسية أو ذات العلاقة الوثيقة بها وتبين الأمثلة الآتية بعض الأنشطة غير المشمولة تحت قطاع السياحة، والتي دخلت ضمن قطاعات أخرى:-

- أدخلت خدمات بيع تذاكر السفر وتسويقها، وخدمات نظام الحجز الآلي ضمن خدمات النقل الجوي على الرغم من كونها نشاطاً أصيلاً من أنشطة وكلاء السفر ومنظمي الرحلات.

- أدخلت خدمات الترفيه والمتاحف ضمن خدمات التسلية.
- أدخلت خدمات تأجير السيارات والنقل البحري والجوي والنهري للركـاب بغـض النظـر عـن جنسياتهم ضمن الخدمات التي تغطيها خدمات النقل، على الرغم من ارتباط هذه الأنشطة بـشكل وثيق بنقل وانتقال مستهلكي المنتج السياحي.

رابعاً حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في الخدمات:

تضمنت اتفاقية منظمة التجارة العالمية موضوعاً مستحدثاً وهو موضوع الملكية الفكرية، ويقصد بها جميع الجوانب التي تتعلق بالنتاج الذهني والفكري، شاملة الأعمال الأدبيـة والفنيـة والإبتكـارات والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري، وعناصر الملكية الفكرية هـي العلامـات التجاريـة وحقوق التأليف وحقوق الطبع والنشر وبراءات الاختراع والتصميمات الصناعية والأسرار التجارية.

الجدير بالذكر أن تحرير التجارة في هذا المجال شأنه شأن الخدمات محل خلاف بين الدول الصناعية المتقدمة - المصدرة للتكنولوجيا - والتي تسعى إلى فرض مستويات مرتفعة من الحمايـة لحقـوق الملكية الفكرية، وبين الدول النامية المستوردة للتكنولوجيا والتي تخشى أن ينجم عن هذه الحمايـة احتكاراً لتلك الخدمات ، مما يتسبب في إرتفاع أسعار سلع معينة .

وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم الملكية الفكرية وحمايتها في الوقت الراهن يتم من خلال عدة اتفاقيـات من أهمها اتفاقية (برن) لحماية حقوق التأليف، واتفاقية (باريس) لحماية الملكية الصناعية، واتفاقية (روما) لحماية حقوق المجاورة (الإذاعة والبث) ، واتفاقية (واشنطن) للدوائر المتكاملة.

وتتولى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) مسئولية إدارة تلك الاتفاقيات.

المبادئ العامة لحماية الملكية الفكرية في اتفاقية منظمة التجارة العالمية:

وفيما يلي نورد ما توصلت إليه الاتفاقية بصدد حماية الملكية الفكرية:

- ضرورة الالتزام بما تضمنته الاتفاقيات والمعاهدات الدولية السابق ذكرهـا، والمتعلقـة بحمايـة الملكية الفكرية من أحكام والتزامات.
- وضع معايير دولية لحماية هذه الحقوق، والإشراف على فعالية التطبيق لهذه القواعد، بما يكفـل حصول صاحب الحق على حقوقه، مع ضمان عدم إساءة استخدامها.
- اعتبار ما تضمنته الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات من مبادئ ووسائل لحماية حقوق الملكيـة الفكرية حداً أدنى من الالتزامات، لا يمنع من اتخاذ مستويات أعلى للحماية بمعرفـة كـل دولـة محلياً.

- إعطاء الدول الأعضاء فترة سماح لتطبيق هذه القواعد تتراوح ما بين سنة واحدة من بدء سريان الاتفاقية (عام ١٩٩٥م) للدول المتقدمة، وخمس سنوات للدول التي تمر بمراحل انتقالية كـدول شرق أوروبا ، وعشر سنوات للدول الأخرى الأقل نمواً.
- مبدأ المعاملة الوطنية، أي معاملة رعايا الدول الأخرى معاملة لا تقل تفضيلاً عن معاملة رعاياها فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية.
- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أي معاملة رعايا مختلف الدول بالاتفاقية نفس المعاملة دون تمييز، ويستثنى من هذا الالتزام أية ميزة أو تفضيل أو إمتياز يمنحها بلد عـضو وتكـون نابعـة عـن اتفاقيات دولية.
- منع التعسف في استخدام الحقوق من قبل أصحابها بشكل يؤدي إلى تقييد التجارة، أو بما يـؤثر سلباً على نقل التكنولوجيا دولياً.

وطبقاً للاتفاقية فإن الحد الأدنى لمدة حماية حقوق الملكية الفكرية هو خمسون عاماً بالنسبة لحقوق الطبع، وعشرون عاماً بالنسبة لبراءات الاختراع، وسبعة أعوام للعلامات التجارية.

خامساً جهاز فض المنازعات:

إذا كانت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات لم تقتصر على التجارة المادية المنظـورة، أي تجـارة السلع، بل تعدت ذلك إلى تجارة الخدمات، وأفردت لها اتفاقية خاصة بها، كما أنهـا تطرقـت إلـى المعاملات الدولية الأخرى مثل الجوانب التجارية والاقتصادية لحقوق الملكيـة الفكريـة والأدبيـة، وعمليات الاستثمارات التجارية، فإن الاتفاقية العامة وضعت آلية لحماية تلـك الحقـوق وضـمانات الرجوع على من أخل بالتزاماته.

فبجانب وجود منظمة التجـارة العالميـة فـإن هنـاك آليـة أخـرى لا تقـل أهميـة تنظـر فـي النزاعات التي قد تحدث بين الدول الأعضاء عند تطبيـق بنـود الاتفاقيـة، وهـو جهـاز تـسوية المنازعات الدولية.

ولاشك أن هذا النظام لفض المنازعات، يمثل وسيلة فعالة لحماية الدول الناميـة مـن الإجـراءات الانفرادية والضغوط التعسفية التي تتخذها الدول الكبرى تجاه الدول النامية، كما تفعـل مـن خـلال المؤسسات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي مستغلة قوة تأثيرها علـى تلـك المؤسـسة، وسيساعد ذلك الدول العربية في حالة انضمامها على حماية أسواقها من سياسات الإغـراق وهـي السياسات التي تعاني منها الأسواق العربية لكون أسواقها تتميز بسهولة النفاذ إليها.

أ – دور قطاع الخدمات في الاقتصاد السعودي (كمثال) :

تشير آخر البيانات المتاحة إلى ارتفاع قيمة الناتج في القطاع الخدمي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠م، حيث تزايدت من ٢١,٩ مليار ريال عام ١٤١٢هـ/١٤١٣هـ (١٩٩٢م) إلى ٢٢,٢ مليار ريال عام ١٤١٤/١٣هـ (١٩٩٣م) ولتستمر في تصاعدها خلال الأعوام التالية ولتسجل ٢٢,٦ مليار ريال في عام ١٤١٧/١٦هـ (١٩٩٦م)، ونحو ٢٢,٩ مليار ريال في عام ١٤١٨/١٧هـ (١٩٩٧م).

أما بالنسبة للأهمية النسبية لقطاع الخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي فقد سجلت نسبة مرتفعة تراوحت ما بين ٥٥% في عام ١٤١٢هـ/١٤١٣هـ، ٥٥,١% في عـام ١٤١٧/١٦هـ، ٥٥% في عام ١٤١٨/١٧هـ.

وهو ما يوضح الدور الرائد لقطاع الخدمات بالنسبة للاقتصاد السعودي وذلك كما يتبين من الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

قيمة ونسبة مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج

المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة ١٤١٣/١٢هـ - ١٤١٨/١٧هـ)

بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠م

السنوات / البيان	١٤١٣/١٢هـ (١٩٩٢م)	١٤١٤/١٣هـ (١٩٩٣م)	١٤١٥/١٤هـ (١٩٩٤م)	١٤١٦/١٥هـ (١٩٩٥م)	١٤١٧/١٦هـ (١٩٩٦م)	١٤١٨/١٧هـ (١٩٩٧م)
قيمة الناتج في القطاع الخدمي* (بالمليون ريال)	٢١٩٤٨	٢٢١٧٩	٢٢٣٣٦	٢٢٣٦٠	٢٢٥٧١	٢٢٩٣٥
مساهمة الناتج الخدمي في الناتج المحلي غير النفطي %	٥٥	٥٥,١	٥٥,١	٥٥	٥٥,١	٥٥

* يشمل القطاع الخدمي (حسب تصنيف منظمة التجارة العالمية) قطاعات :
المرافق العامة، التشييد والبناء، تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والمواصلات، وخدمات التمويل والتأمين والعقار والأعمال.

المصدر : حسبت النسب بمعرفة الباحث من التقرير السنوي الرابع والثلاثون لمؤسسة النقد العربي السعودي ١٤١٩هـ (١٩٩٨م) - الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء.

ب – دور قطاع الخدمات في توفير فرص العمل:

يساهم قطاع الخدمات بفاعلية في استيعاب المزيد من فرص العمل حيث يلاحظ من الجدول رقـم (٢) ارتفاع نسبة الاستيعاب في هذا القطاع إلى إجمالي القطاعات الأخرى، حيث ارتفعـت هـذه النسبة من ٦٨,٢% في العام الأول من خطة التنمية الخامسة، (عام ١٤٠٩/١٤١٠هــ) إلـى ٦٨,٨% في العام الأخير (١٤/١٤١٥هـ). ومن المنتظر أن تحافظ على هذه النسبة تقريباً فـي خطة التنمية السادسة (عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ).

جدول رقم (٢)

توزيع نسبة العمالة على قطاعات النشاط الاقتصادي في خطة التنمية الخامسة والسادسة (للسنوات ١٤٠٩/١٤١٠هـ، ١٤/١٤١٥هـ، ١٤١٩/١٤٢٠هـ)

(%)

السنوات / البيان	١٤٠٩/١٤١٠هـ	١٤/١٤١٥هـ	١٩/١٤٢٠هـ
القطاعات الإنتاجية	٣١	٣٠,٤	٣١,٢
قطاع الخدمات بما فيه الخدمات الحكومية	٦٨,٢	٦٨,٨	٦٨,٠
قطـاع النفـط الخـام والغـاز الطبيعي	٠,٨	٠,٨	٠,٨

المصدر: حسبت النسبة من خطة التنمية السادسة - وزارة التخطيط
١٤١٥- ١٤٢٠هـ
١٩٩٥- ٢٠٠٠م

جـ – دور قطاع الخدمات في مجال الصادرات :

شهدت تجارة الخدمات زيادة واضحة خلال الفترة ١٤١٥/١٤هـ - ١٧/ ١٤١٨هـ نظراً لأهميـة قطاع الخدمات في الاقتصاد السعودي.

ويعكس الجدول رقم (٣) تزايد قيمة المتحصلات من الخدمات خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفعـت من ٢٨,١ مليار ريال في عـام ١٤١٥/١٤هـ ـ (١٩٩٤م) إلـى ٣٢,٢ مليـار ريـال فـي عـام ١٤١٦/١٥هـ (١٩٩٥) ولتواصل زيادتها إلـى ٣٨,٩ مليـار ريـال فـي عـام ١٤١٨/١٧هـ ـ (١٩٩٧م).

أما فيما يتعلق بقيمة المتحصلات الخدمية كنسبة من إجمالي الصادرات غير النفطيـة، فقـد بلغـت ١٦٧,٤% في عام ١٤١٥/١٤هـ وإن انخفضت إلى ١٣٢,٤% في عام ١٤١٦/١٥هـ، ثم عاودت ارتفاعها إلى ١٤٠,٤% في عام ١٤١٨/١٧هـ.

جدول رقم (٣)

تطور قيمة المتحصلات الخدمية في الاقتصاد السعودي ونسبتها إلى إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة ١٤١٥/١٤هـ - ١٤١٦ - ١٤١٧هـ

السنوات / البيان	١٤١٥/١٤١٤ (١٩٩٤م)	١٤١٦/١٥هـ (١٩٩٥م)	١٤١٧/١٦هـ (١٩٩٦م)	١٤١٨/١٧هـ (١٩٩٧م)
قيمـة المتحصلات الخدمية (بالمليار ريال)	٢٨,١	٣٢,٢	٣٠,٢	٣٨,٩
المتحصلات الخدميـة كنسبة* من إجمالي الصادرات غير النفطية	١٦٧,٤%	١٣٢,٤%	١٢٤,٩%	١٤٠,٤%

المصدر: التقرير السنوي الرابع والثلاثون لمؤسسة النقد العربي السعودي - مرجع سبق ذكره.

*** حسبت النسب بمعرفة الباحث من التقرير المذكور.**

د – مساهمة التجارة الخدمية في تغطية الواردات السلعية:

ساهمت التجارة الخدمية في تغطية نسبة كبيرة من الواردات السلعية حيث بلغت نسبتها ٣٥,١% في عام ١٤١٥/١٤هـ، وإن انخفضت إلى ٣٣,٥% في عام ١٤١٦/١٥هـ، ثم عاودت الارتفاع إلى ٣٦,٥% من جملة الواردات السلعية في عام ١٤١٧/١٦هـ.

يتضح من المؤشرات السابقة مدى الدور المتنامي لقطاع الخدمات في الاقتصاد السعودي، وهو ما يتطلب العمل على تطويره وزيادة كفاءته التنافسية ليتماشى مع التحديات التي سيواجهها عقب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

سابعاً: الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية تحرير الخدمات على الاقتصاد العربي:

تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس) أول اتفاقية على المستوى الدولي تعامل فيها الأنشطة الخدمية نفس المعاملة التجارية للسلع الصناعية والزراعية، ويتم تداولها بين أسواق العالم المختلفة، ويسمح لموردي هذه الخدمات بالنفاذ إلى أسواق الدول الأخرى دون عقبات، كما أنها تعتبر إضافة جديدة لاتفاقية جولة أورجواي، وذات أهمية بالغة خاصة فيما يتعلق بالخدمات الصناعية كالاستشارات والمكاتب الهندسية وعقود الصيانة والتوريد وبرامج الحاسب الآلي وغيرها، وتعتبر الصناعة من أكثر القطاعات المتأثرة بحقوق الملكية الفكرية، إذ أن عدم تطبيقها يؤدي إلى خسارة كبيرة لتطوير المنتجات الجديدة، بل أن أحد العوامل الهامة التي أدت إلى التوصل إلى الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية هو الرغبة في تقليل الاختلالات في شروط المنافسة الدولية الناتجة عن التباين الواسع في المعايير المطبقة لحماية حقوق الملكية الفكرية.

أما التأثير المباشر لاتفاقية تحرير الخدمات على الاقتصاد العربي فسوف يظهر واضحاً في قطاعي المصارف والتمويل والاتصالات وهما من القطاعات الرائدة في الاقتصاد السعودي كمثال للاقتصاد العربي فبقدر ما ينجم عن هذا التحرير من عناصر إيجابية تتمثل في الاستفادة من التقنية العالمية التي تؤدي إلى تطوير القطاعات الوطنية، بقدر ما يخشى عدم قدرة المؤسسات الوطنية على منافسة مؤسسات الدول الصناعية، التي تتميز بدرجة عالية من التطور التقني، والقدرة التنافسية، وهو ما قد يكون له من آثار غير مواتية على ميزان المدفوعات.

لذلك يتعين أن تُعطي الأولوية لتطوير هذه القطاعات وتقويتها، لتواكب مراحل الاندماج في الأسواق الدولية (بدأت هذه الخطوة في القطاع المصرفي حيث يشهد هذا القطاع ظاهرة صحية تتمثل في عملية الاندماج بين بعض البنوك الوطنية لتكوين كيانات مصرفية كبيرة)، وهنا يُمكن للمملكة العربية السعودية والدول العربية الاستفادة من الفترات الانتقالية الممنوحة كفترة سماح للدول النامية للتكيف مع متطلبات الاتفاقية.

إن آثار اتفاقية تحرير الخدمات في حالة انضمام المملكة والدول العربية الأخرى إليها ، سوف يعتمد إلى حد كبير على الالتزامات والتعهدات التي تقدمها تلك الدول في جداولها والتي نرى أن يكون في حدها الأدنى، ومن هنا يتعين إعداد الدراسات التفصيلية القانونية والاقتصادية والتجارية عن هذه الاتفاقية ، وآثارها على هذا الاقتصاد أو ذاك بصفة عامة وعلى قطاع الخدمات بصفة خاصة.

كما يتعين على الدول العربية إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالقطاع المصرفي، وقطاع الاتصالات، والقوانين المتعلقة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع، وقانون حقوق التأليف والنشر وحماية برامج الحاسب الآلي (وهو ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية) ونظام وكالات الخدمات ، وقانون استثمار رأس المال الأجنبي ، وكذلك القانون المتعلق ببرامج المشتريات الحكومية، والقانون الذي ينظم قيام المقاولين الأجانب بتنفيذ بعض الأعمال مع الحكومات العربية وغيرها من القوانين التي تتعارض مع المبادئ العامة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية وخاصة الاتفاقية المتعلقة بالتجارة في الخدمات.

<u>اتفاقية المشتريات الحكومية وأهميتها للاقتصاد العربي :</u>

تغطي هذه الاتفاقية ولأول مرة قطاع الخدمات، بما في ذلك خدمات البناء والتشييد والمشتريات التي تتم على المستوى المحلي سواء المناطق أو الإدارات الحكومية وكذلك مشتريات المرافق والأجهزة الحكومية.

وقد طالبت الاتفاقية الحكومات بوضع إجراءات يستطيع بها المنافسون المتظلمون والمتضررون في القطاع الخاص من معارضة قرارات المشتريات والحصول على تعويضات في حالة ثبوت عدم توافق هذه القرارات مع أحكام الاتفاقية.

ويعتبر مبدأ المعاملة الوطنية الركن الأساسي لهذه الاتفاقية، فالموردون الأجانب والسلع والخدمات الأجنبية يجب ألا تعامل بمستوى يقل عن المستوى الذي تُعامل به السلع والخدمات والموردون المحليون بالنسبة للمشتريات الحكومية.

وتختص هذه الاتفاقية بالإجراءات المتعلقة بالمناقصات مثل الشروط التي تؤهل للموردين التقدم بعروضهم، وتحديد فترات زمنية للمناقصة والتوريد، ومحتويات مستندات المناقصة وفتح المظاريف وترسية العقود والمعلومات المنشورة عنها ....الخ.

معايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية :

أهتم المفاوضون بقضية الاستثمارات الأجنبية كهدف أساسي في الجولة الأخيرة من المفاوضات، وذلك لتعاظم الاستثمار الأجنبي في الخدمات منسوباً إلى مجموع الاستثمار الأجنبي، حيث تصاعدت هذه النسبة من ٢٥% في عام ١٩٧٠م إلى ٥٠% في أوائل التسعينات، وتركزت معظمها في الخدمات المالية.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يتعلق بإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، إلا إنه تم الاتفاق على معايير الاستثمار الآتية:-

- معيار التوازن التجاري، حيث تشترط الدولة المستضيفة للاستثمار الأجنبي على المستثمر الأجنبي أن يستورد بنسبة معينة من صادراته.
- معيار حدود التصدير، حيث تلزم الدولة المستضيفة، المستثمر الأجنبي بتصدير كمية من إنتاجه لا تقل عن نسبة معينة من إنتاجه الكلي.
- معيار توازن العملات الأجنبية، ويعني تحديد نسبة معينة من العملات الأجنبية مقابل صادراته لشراء واردات من الخارج.
- معيار المحتوى المحلي حيث تلزم الدولة المستضيفة، المستثمر الأجنبي باستخدام مواد محلية لا تقل عن نسبة معينة من قيمة الإنتاج.

خاتمه :

وفي الختام نقول أنه لا شك أن انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية بما فيها اتفاقية التجارة في الخدمات لهو أمر مطلوب، خاصة في ظل العولمة التي يشهدها العالم اليوم، إذ أن الاقتصاد العربي لا يعمل بمنأى عن الاقتصاد العالمي، وإذا كان من الصعب تقييم آثار انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية الأن إلا أن فوائد الانضمام على المدى القصير تؤمنها نصوص الاتفاقية التي تعطي للدول النامية (ومنها الدول العربية والتي يجب على المفاوضين العرب في مفاوضاتهم مع مسئولي منظمة التجارة العالمية أن يطالبوا باعتبار الدول العربية دول نامية لكي تتمتع بمميزات الدول النامية وفترات السماح الممنوحة لها) وحتى تجد الدول العربية وقتاً أطول لتصحيح مساراتها الاقتصادية ، وتنويع قاعدتها الإنتاجية ، ومضاعفة جهودها لتحديث الأنظمة التجارية والاستثمارية ، والتركيز على دور أكبر للقطاع الخاص ، وممارسة حقها في دخول اتحاد جمركي عربي ، والانضمام إلى مناطق التجارة الحرة العربية ، وترسية أسس التكامل الاقتصادي ما بين الدول العربية .

الخلاصة والتوصيات

الخلاصة:

تعرضنا فيما سبق لأهمية قطاع الخدمات في التجارة الدولية، حيث أوضحنا أنه مع تزايد أهميـة هـذا القطاع فقد أدرج ولأول مرة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، وانعكـس ذلـك فـي صـياغة الاتفاقية الخاصة بتجارة الخدمات (جاتس).

وقد أوضحنا أن الخدمات التي تسري عليها الاتفاقية خدمات مالية ومصرفية (بنوك ، تأمين ، أسـواق مالية) - خدمات صناعية- خدمات تجارية- حقوق الملكية الفكريـة والأدبيـة - خـدمات استـشارية وعمالية ....الخ تحتم على الدول العربية في حالة انضمامها المتوقع تباعاً إعادة النظر في العديد مـن النظم والقوانين الحالية لتتماشى مع المبادئ الرئيسية لاتفاقية التجارة في الخدمات والتي تشمل مبـدأ الدولة الأولى بالرعاية - مبدأ المعاملة الوطنية - مبدأ حرية النفاذ إلـى الأسـواق- مبـدأ الـشفافية والوضوح.

كذلك تعرضنا لأهمية انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات التـي تنـدرج تحـت لواءها وخاصة تلك المتعلقة بالخدمات، وحقوق الملكية الفكرية والأدبية، واتفاقية المشتريات الحكومية، والقطاعات الخدمية التي تغطيها الاتفاقية، وأهم أحكام الاتفاقية في مجال الخدمات، ثم تناولنا أثر اتفاقية منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات بالدول العربية، وأوضحنا الدور الرائد لقطاع الخدمات سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو من حيث توفير فرص العمل، وكذلك دوره في التجارة الدولية، وفي تغطية الواردات السلعية.

التوصيات :

وحتى تتمكن الدول العربية من تعظيم الفائدة من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وتحجيم الجوانـب السلبية خاصة في مجال الخدمات فإننا نوصي بما يلي:-

(١) سرعة إعادة النظر في السياسات القائمة والتشريعات بما يمكن الدول العربية من تحقيق الاستفادة القصوى التي يمكن أن تحققها من الاتفاقية الجديدة، وبما يمكن من تحجيم آثارها السلبية.

(٢) أن يكون انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية على أساس أنها دول نامية حتى تستفيد من المزايا الممنوحة للدول النامية.

(٣) ضرورة الاستفادة من فترة السماح (الفترة الانتقالية) التي تتيحها منظمة التجارة الدولية لأعضائها، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر بطريقة جادة في استراتيجية المملكة وسياساتها حتى تكون مؤهلة لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات العالمية والإقليمية.

(٤) نظراً لأن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تسمح بقيام اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة تعطي من خلالها مميزات للدول الأعضاء في التكتل، فقد يكون من المفيد للدول العربية أن تسارع بإنشاء العديد من مناطق التجارة الحرة مع بعض دول العالم ذات الثقل الاقتصادي بما فيها الدول العربية وكذلك تفعيل دور الاتحاد الجمركي .

(٥) العمل على خلق تحالفات عربية اقليمية اقتصادية تضم الدول العربية والاسلامية.

(٦) دراسة الآثار التي تنعكس على الدول العربية من وراء الاتفاق الخاص بالخدمات المالية الذي سيبدأ العمل به من أول مارس ١٩٩٩م.

(٧) حتى يمكن الاستفادة القصوى من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فإن الأمر يستلزم إعداد المهارات البشرية التي تشرف وتتابع تنفيذ هذه الاتفاقية ويمكنها أن تساهم مساهمة فعالة في حماية مصالح الدول العربية في حالة اللجوء إلى جهاز فض المنازعات، كما تمكنها من مكافحة وسائل الإغراق والغش التجاري، وغيره من الوسائل التي يمكن أن تضر بالاقتصاد الوطني لكل دولة عربية والاقتصاد القومي للأمة العربية ، وتبدو أهمية ذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار تزايد ظاهرة الغش التجاري أو عدم مطابقة المنتجات للمواصفات القياسية والتي أصبحت من الظواهر البالغة الخطورة في السنوات الأخيرة.

(٨) ضرورة التمسك والاستفادة الكاملة من المزايا التي تتيحها الاتفاقية الجديدة مثل حقها في حماية الإنتاج المحلي وحماية الأسواق المحلية من الإغراق ومن الغش التجاري.

(٩) من الضروري بذل كل جهد ممكن سواء من جانب الحكومات أو القطاع الخاص للارتقاء بمستوى الخدمات التي تنتج داخل كل بلد عربي ، طبقاً للمواصفات القياسية العالمية، كذلك الإسراع في اتخاذ الإجراءات والحوافز التي تشجع على إنشاء المشروعات الدولية المشتركة للاستفادة من التكنولوجيا العالمية.

(١٠) قيام الجهات المعنية خاصة الغرف التجارية ووزارات التجارة وجمعيات رجال الأعمال بتوعية رجال الأعمال العرب بأهمية الجودة، والتوسع في نظام مراقبة الجودة.

(١١) إذا كان هناك في الماضي محاذير من تحويل البيوتات التجارية إلى شركات مساهمة، فإن انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية وما يستتبعه ذلك من انفتاح للأسواق العربية للشركات الأجنبية العملاقة، يتطلب تشجيع تحويل هذه البيوتات إلى شركات مساهمة خاصة تلك البيوتات التي تتكامل أنشطتها أفقياً ورأسياً، حتى تستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير، الأمر الذي ينعكس في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية، وقد يكون إعطاء مميزات للشركات والبيوتات التي تتحول إلى شركات مساهمة أحد المزايا التفضيلية لهذه الشركات.

(١٢) إن انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية، وتوقع دخول مصارف أجنبية إلى الأسواق العربية يحتم على المصارف العربية أن تلعب دوراً متزايداً في جذب المزيد من الودائع، وتوظيفها بشكل فعال، بما يخدم عملية التنمية، ومن هنا فإن الأمر يستلزم إعادة النظر في أنظمة البنوك بما يسمح لها بإنشاء شركات جديدة مدروسة الجدوى، مع التركيز على تمويل القطاعات الإنتاجية، خاصة قطاعي الصناعة والزراعة بما لهما من دور بارز في التنمية الاقتصادية ، وخلق فرص عمل حقيقية، ويمكن في هذا الصدد إعطاء أسعار فائدة تفضيلية داخل هذين القطاعين ، بحيث يتم التركيز وبأسعار فائدة منخفضة على تمويل الصناعات الأساسية والمنتجة دون الصناعات الاستهلاكية، كما يمكن للبنوك بالمشاركة مع مجالس الغرف التجارية ووزارات التجارة بالتعاون فيما بينها بإنشاء شركات تسويق كبرى برأس مال كبير تقوم بتسويق المنتجات التصديرية من خلال إقامة المعارض في مختلف أنحاء العالم ، كما يمكن لهذه الشركات القيام بعمليات التغليف والشحن، فإذا دخلت البنوك الأجنبية دخلت على أنظمة تتبعها البنوك المحلية، وعليها الالتزام بنفس الأنظمة حتى تلعب دوراً في التنمية بدلاً من نزوح المدخرات للخارج.

(١٣) إذا كانت المكاتب الاستشارية تلعب دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية خاصة من خلال إعداد البحوث والدراسات الدقيقة عن المشروعات، وكذا مساهمتها فيما يعرف بنقل التكنولوجيا، وهو الأمر الذي يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، فإن انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية، واحتمال دخول مكاتب استشارية أجنبية للأسواق العربية، يتطلب إما زيادة رؤوس أموال هذه المكاتب، أو اندماجها معاً لتشكل عدة وحدات استشارية قوية، لها من الإمكانيات ما يساعدها على أداء عملها في إعداد هذه الدراسات، ونقل التكنولوجيا المناسبة، كما يتطلب الأمر إعداد شبكة معلومات تساعد هذه المكاتب على أداء عملها على الوجه الأكمل .

(١٤) إن المرحلة القادمة والتي تتطلب نظرة جديدة إلى السوق، تستلزم تحويل الوكالات التجارية إلى شركات مساهمة، مع إلزام هذه الوكالات بإقامة صناعات تجميعية ذات نسبة مرتفعة من المنتج المحلي، على أن تتصاعد هذه النسبة حتى تصل إلى درجة الإنتاج العربي الكامل.

المبحث الثانى
التكامل الإقتصادى العربى

" دافعوا عن حق أبنائكم فى حياة كريمة وإتقوا الله والرحم "

إتجه كثير من دول العالم - على إختلاف نظمها السياسية والإقتصادية وتغاير أطرها الإجتماعية والثقافية - فى الآونه الأخيرة نحو التكامل مع بعضها البعض ، تحقيقاً لعدة أهداف ، أهمها حرية التجارة وإنتقال رؤوس الأموال والعمالة والمواد الخام ، ولعل من أهم هذه التكتلات أوروبا الموحدة، مجموعة النافتا (الولايات المتحدة - كندا - المكسيك) مجموعة دول جنوب آسيا (أسيان) ، وكان آخر هذه التكتلات تلك التى ستقوم بين الأمريكتين والتى تعتبر من أكبر التكتلات العالمية نظراً لأنها تضم سوقاً إستهلاكية ضخمة حجمها يقارب المليار نسمة، هذا فضلاً عن التكتلات القائمة مثل مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي .

وقد تزايد الإهتمام بقضية التكامل الإقتصادى العربى منذ سنوات عديدة ، حيث أدركت الدول العربية شدة حاجتها لهذا التكامل خاصة فى ظل ضآلة قدرتها على الإنتاج بالمقارنة بالكيانات الإقتصادية المختلفة ومدى تواضع نصيب الإقتصاد العربى (كمياً وقيمياً) من الإقتصاد العالمى وفى التجارة الدولية ، فضلاً عن حدة إنكشاف إقتصادياتها للخارج ، فحجم التجارة العربية لاتشكل سوى نسبة متواضعه من مجموعة التجارة الدولية لاتتعدى ٧% مقابل ٧٥% للدول الصناعية ، وفى نفس الوقت فإن هذا الحجم المتواضع لنسبة التجارة الخارجية العربية من التجارة العالمية يمثل نسبة عالية جداً من الناتج الوطني للأقطار العربية . ومن هنا تبرز تبعية الإقتصاديات العربية للسوق العالمية .

وإذا كان الإفراط فى الإعتماد على الإستيراد والتصدير المتجه نحو الأسواق العالمية قد أدى إلى تعاظم المخاطر الناجمة عن تبعية إقتصادياتنا العربية للخارج ، فإن وطأة هذه المخاطر تزداد عندما يتضح أن الصادرات العربية هى أساساً من المواد الأولية ومن هنا فإن تنويع مصادر وفروع الإنتاج الوطني وتطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية بأسرع مايمكن إنما يعتبر مطلباً ملحاً فى غاية الأهمية المصيرية للدول العربية .

فإذا كان للتنمية مبرراتها المعروفة فإن الخطر الماثل فى نضوب النفط يضيف إلى تلك المبررات عنصراً يجعلها من قبيل الضرورات العاجلة والقصوى معاً .

وإذا جاز لنا القول بأن قيام العديد من التكتلات الإقتصادية العالمية التى أشرنا إليها سابقاً قد أصبح بحكم المؤكد ، نقول أن هذه التكتلات قد تمت دون توافر مقومات كثيرة لإقامتها مثلما يتوافر لوطننا العربى سواء من حيث وحدة اللغة أو وحدة الدين أو العادات أو التقاليد . فللوطن العربى إمكانيات

أكبر فى أن يصبح قوة كبرى فى حالة إستغلال هذه المقومات ، حيث يتوافر به من مقومات وعوامل التكامل مالا يمتلكه غيره من الأمم .

وإذا كان الإقتصاد العربى بدأ منذ عام ١٩٩٢م دخول مرحلة جديدة بعد أن إنحسرت الظروف القاسية التى صاحبت أزمة الخليج وخسر من ورائها الإقتصاد العربى موارد هائله قدرت - وفقاً لما أعلنه صندوق النقد العربى بنحو ٦٧٦ مليار دولار - إلا أنه بفضل الإستمرار فى نهج التصحيح والإصلاح الإقتصادى فى معظم الدول العربية فقد تمكنت العديد من الدول من العودة إلى مسار نموها وترتيب أوضاعها مع الحرص على إستمرار سياسات ترشيد الإنفاق وبرامج التصحيح فيها .

آفاق وإمكانيات الإستثمار فى المنطقة العربية :

يمكن القول أن المنطقة العربية تتميز بآفاق وإمكانيات عديدة تجعلها مؤهلة لإستقطاب المزيد من الإستثمارات العربية ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التاليه :-

١- يقدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للوطن العربى فى عام ١٩٩٢م بنحو ٤ر٤٨٣ مليار دولار مقارنة بنحو ٤٤٠ مليار دولار فى عام ١٩٩١م . وكان هذا الناتج قد بلغ ٨ر٣٧٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٥م ، أى أن الناتج المحلى الإجمالي إرتفع بنحو ٦ر١٠٩ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢م.وكانت أربع دول عربية هي السعودية والعراق والجزائر ومصر بلغ ناتجها الإجمالى ٧ر٢٨٣ مليار دولار في عام ١٩٩٢م وتمثل ٧ر٥٨% من إجمالى الناتج المحلى لجميع الدول العربية .
أما بالنسبة لمعدلات النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى ، فيلاحظ بأنه بعد أن وصلت إلى مانسبته ٧ر٦% فى عام ١٩٨٧م كمتوسط لجميع الدول العربية ، عادت هذه المعدلات إلى الإنخفاض ولتسجل رقماً سالباً قدره (٤ر١٠%) فى عام ١٩٩١م (على أثر الغزو العراقي لدولة الكويت) ثم لترتفع بعدها إلى أكثر من ٩% فى عام ١٩٩٢م على أثر محاولات الكثير من الدول العربية لتبنى برامج إصلاح إقتصادى ساهمت فى زيادة كفاءة الإنتاج وتشجيع الإستثمار الخاص .

٢ - توافر عناصر الإنتاج فى المنطقة العربية المتمثله فى كل من رأس المال : حيث بلغ عدد المصارف التجارية بها ٢٣٦ مصرفاً فى عام ١٩٩٢م جملة أصولها ٣١٣ مليار دولار، وجملة رؤوس أموالها وإحتياطياتها ٧ر٢١ مليار دولار ، وعنصر العمل : حيث تبلغ مساحة الوطن العربى ١٤ مليون كيلو متر مربع تمثل ٢ر١٠% من إجمالى مساحة العالم (منها ٢مليون متر مربع صالحة للزراعة) هذا فضلاً عن سوق واسعة قوامها ٢٣٦ مليون نسمة يمثلون ٥% من سكان العالم

٣- وإذا كان الإقتصاد العربى غنى بالطاقات البشرية فهو غنى أيضاً بموارده الطبيعية حيث ينتج ٢٥% من الإنتاج العالمى للنفط ، ويستحوذ على ٦٠% من إحتياطيه العالمى ، كما يبلغ إنتاجه من الغاز الطبيعى نحو ١١% من الإنتاج العالمى و٢٢ر٥% من الإحتياطى العالمى ٠

٤ - وبالإضافه إلى الأمكانات السابقة فقد قامت العديد من الدول العربية بتهيئة البيئة القانونية والإقتصادية لجذب الإستثمارات المحلية والعربية والأجنبية سواء بإصدار قوانين مشجعه للإستثمار من شأنها تسهيل إجراءات الإستثمار وتحويل أرباح المستثمرين ، أو تبنى سياسات تتيح عائداً أفضل للإستثمارات العربية كسياسة الخصخصة ، أو البدء فى تطوير وتنشيط أسواق الأوراق المالية (البورصات) لديها وفى ظل هذه الأمكانات الضخمة للوطن العربي إلا أن التساؤل مازال يثور حول الأسباب الكامنه وراء ضعف الإستثمارات الوافدة إليها أو المستثمرة فيه ، وضآلة حجم التجارة العربية الخارجية بصفة عامة والبينية بصفة خاصة ، الأمر الذى يحتم علينا البحث عن المعوقات التى تحول دون إنسياب الإستثمارات العربية إلى الوطن العربى وزيادة حجم تجارته ٠

الإتجاه لتنازلي للإستثمارات العربية – العربية :

شهدت الإستثمارات العربية فى المنطقة العربية تذبذباً واضحاً بين الصعود والهبوط - ذلك أنه بعد أن إرتفعت هذه الإستثمارات إلى ٩٢٢ر٦ مليون دولار عام ١٩٩١م فى مقابل ٤٠٠ر٨ مليون دولار فى عام ١٩٩٠م ، إلا أن عام ١٩٩٢م جاء برياح مخالفة تماماً حيث تقلصت هذه الإستثمارات إلى النصف تقريباً أى إلى حوالي ٤٨٣ر٨ مليون دولار مسجله بذلك إنخفاضاً يقدر بحوالي ٤٧ر٦% ٠ ثم توالى هذا الإنخفاض فى عام ١٩٩٣م لتتقلص معه الإستثمارات العربية داخل المنطقة العربية إلى ٣٠٨ر١ مليون دولار أى بمعدل إنخفاض يبلغ ٣٦ر٣% مقارنة بالعام السابق.

وإذا مانظرنا إلى التوزيع القطاعى لأهم هذه الإستثمارات نجد أنها تتركز فى قطاعى التجارة والمقاولات ، والمال والمصارف ، مع الإتجاه التنازلي للإستثمارات فى قطاع الصناعة والزراعة وهى القطاعات الإنتاجية الهامة فى المجتمع ٠ ذلك أنه فى حين إرتفعت الإستثمارات العربية فى قطاع الصناعة من ١٥٦ر٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٠م إلى ٣١٠ر٤ مليون دولار فى عام ١٩٩١م ، نجد أن هذه الإستثمارات قد تقلصت بشدة فى عامى ١٩٩٢م و ١٩٩٣م لتسجل ١٦٢ر٧ ، ١٣٧ر٨ مليون دولار فى العامين المذكورين على التوالى ٠ وفى المقابل إرتفعت الإستثمارات العربية فى القطاعات الخدمية خلال الفترة المشار إليها حيث قفزت فى قطاع التجارة والمقاولات والخدمات من ٤٣ر٥ مليون دولار فى عام ٩١ إلى ٢٤٢ر٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٢م (لتستأثر بنسبة ٥٠ر١% من جملة الإستثمارات العربية فى ذلك العام) وإن إنخفضت فى عام ٩٣ إلى

٨ر١١٠ مليون دولار ، الأمر الذى يحتم علينا إعادة النظر فى توجهات هـذه الإسـتثمارات بحيـث تشكل إضافة حقيقية للإقتصاديات العربية ٠

ضآلة حجم التجارة العربية بصفة عامة والبينية بصفة خاصة :

من أهم التحديات التى من المتوقع أن تعترض سبيل التجارة العربية الخارجية فى التسعينات إمكانية تحول التكتلات الإقتصادية فى الدول الصناعية إلى قلاع حصينة لحماية أسواقها أمام صادرات الدول غير الأعضاء ، حيث من المتوقع قيام نظام تجارى عالمى جديد تدعمه ثلاث تكتلات عالميـة هـى أوروبا الموحدة والأمريكيتين ، واليابان ٠ ومن الإنعكاسات المحتملة لتعزيز تلك التكتلات الإقتصادية فرضها شروطاً صعبة على الدول العربية التى ترغب فى التفاوض لدخول منتجاتها إلى أسواق الدول الصناعية ٠ ففى إطار المفاوضات التجارية لملجس التعاون الخليجي مع الجماعة الأوربية ، تـسعى الجماعة إلى إستبعاد المنتجات البتروكيماوية من تبادل الإعفاءات الجمركية بين الجانبين ، كمـا أن من المتوقع أن تنجم عن توحيد السوق الأوربية خسائر فى الصادرات الـصناعية لـدول المغـرب العربى من المنسوجات والملابس نتيجة لإلغاء الترتيبات التفضيلية الخاصة التى تربطها مع فرنسا ، هذا فضلاً عن إحتمال تكبد الدول العربية المنتجة للسلع الأولية خاصة النفط خـسائر عالميـة بعـد توحيد السوق الأوربية وتزايد الإتجاه نحو تطبيق التقنيات التى تقلل من إستخدام تلك السلع ، الأمـر الذى يوجب على الدول العربية أن تعمل على تعزيز قواعدها الإنتاجية فـى سـبيل دعـم قـدراتها التنافسية فى الأسواق الأوربية وكذلك العمل على توسيع تلك القواعد ٠ لكى تتمكن من زيادة تنويع التركيب السلعى لإنتاجها وصادراتها حتى لاتفقد مركزها التنافسى فى التجارة العالمية.

وبإستعراض حجم التجارة الخارجية للدول العربية ، نجد أنه بينما بلغت الصادرات السلعية العربيـة فى عام ١٩٩٢م نحو ٤ر١٥٣ مليار دولار فإن مساهمتها لم تتجاوز ٦ر٣% من الصادرات العالمية، أما بالنسبة للواردات السلعية العربية فقد بلغت ٤ر١٢٣ مليار دولار أى مايمثل ٤ر٣% من إجمالي الواردات العالمية ٠

وفى المقابل فإنه إذا ما ألقينا نظرة على التجارة العربية البينية نجد أنها قد أخذت إتجاهاً تنازليـا ٠ ذلك أنه ما إن وصلت هذه الصادرات العربية البينية إلى ١ر١١ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ، حتـى عادت للإنخفاض إلى ٢ر١٠ مليار دولار فى عام ١٩٩١م ولتستمر فى إنخفاضها إلى مستوى ٩ر٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ ، أما بالنسبة للواردات العربية البينية فقد إنخفضت مـن ١ر١٠ مليـار دولار فى عام ١٩٩٠ إلى ٩ر٩ مليار دولار فى عام ١٩٩١ ولتستمر عند نفس المستوى فى عـام ١٩٩٢م ٠

وحتى الآن تشير التقارير إلى أنه لم يتحقق سوى قدر يسير من التقدم في مسيرة التكامل الاقتصادي بمنطقة الشرق الأوسط ، إذ لاتمثل التجارة البينية سوى ٩% فقط من اجمالي تجارة دول المنطقـة الخارجية - مقارنة بنحو ٦٠% في أوربا وأكثر من ٣٥% في آسيا - أما في أمريكا اللاتينية فقـد زاد حجم التجارة البينية بأكثر من أربعة أضعاف منذ عام ١٩٩١م .

العقبات التى تحول دون إنسياب الإستثمارات العربية إلى المنطقة العربية :

وإذا كان ماذكرناه سابقاً يعكس آفاق وإمكانات الإستثمار فى المنطقة العربية ، وبالرغم من الخطوات التى إتخذت لتهيئة المناخ الملائم للإستثمار فى الكثير من الدول العربية سواء فـى مجـال البنيـة الأساسية أو التنظيم القانونى للإستثمار وكذلك مابذل فى هذا السياق من جهود للإصلاح الإقتـصادى فى عدة قطاعات من أبرز سماتها إطلاق قوى السوق تشجيعاً لمبادرات القطاع الخـاص . إلا أنهـا لاتزال محاولات فردية لاترقى إلى مستوى العمل المشترك ، ناهيك عن العقبـات والمـشاكل التـى لازالت تقف حجر عثرة أمام إنسياب الإستثمارات العربية والتى إنعكست فى ضآلة عدد المشروعات العربية المشتركة فى جميع الدول العربية وضعف الإسـتثمارات داخـل الـوطن العربـى مقارنـة بالإستثمارات العربية فى الخارج ٠ ذلك أنه فى حين بلغ إجمالى عدد المشروعات العربية المشتركة فى جميع الدول العربية ٤١٨٥ مشروعاً حتى نهاية عام ١٩٩٢ ، جملة رؤوس أموالهـا الاسـمية ٣٦ مليار دولار (المدفوع منها ٢٢ مليار دولار) إلا أن رؤوس الأموال العربية الموظفة فى خـارج الوطن العربى قد بلغت فى المقابل نحو ٦٧٠ مليار دولار ، أى أن كل دولار عربى وظف فى الوطن العربى يقابله ٥٦ دولار عربى وظف فى الخارج ، رغم العديد من المخاطر التى تتعرض لهـا تلـك الأموال فى الخارج ، لذلك لابد من دراسة الأسباب التى أدت إلى إحجـام رؤوس الأمـوال العربيـة للإستثمار داخل المنطقة العربية سواء كانت أسباب ترجع إلى عدم الإستقرار السياسي أو إلى تغيـر السياسات الإقتصادية أو تغير مناخ الإستثمار بصفه عامه ، وقد يكون إيجاد آليـة لإعـادة شـراء الأسهم من خلال صندوق مشترك بين البنوك أو إصدار أسهم لحامله فرصة لجذب رأس المال العربى المهاجر ، حيث نحدد حصة من رأس مال البنوك والشركات المساهمة فى صـورة أسـهم لحاملـه فيستفيد الإقتصاد بمثل هذه الأموال فى صورة مباشرة أو غير مباشرة ٠

غاية الأمر أنه بالرغم من توافر الإمكانيات الضخمة لوطننا العربى إلا أنه لم يستطع أن يقطع شوطاً ملحوظاً على طريق التكامل ٠ ولايوجد خلاف بشأن توافر أساسيات التكامل لدى الـدول العربيـة ٠ فكل واحدة منها تنطوى على نواقص فى بعض أنواع الموارد والمقومات مقرونـة بفـوائض فـى الأنواع الأخرى ٠ ومن هنا قامت الدعوة إلى التكامل الإقتصادى العربى تحقيقاً لمبدأ تلافى النواقص بالفوائض المتبادله ، ولقد إتسمت أساليب المحاولات العربية للتكامل بعـدم الجديـة ٠ فـلا توجـد دراسات مستفيضه توضح المنافع التى يمكن أن ينالها أى طرف من الأطراف المتعاقدة أو الأضـرار التى تصيب هذا الطرف أو ذاك سواء فى الأجل القصير أو فى المدى الزمنى الطويل ٠

لقد تعددت التجارب فى نطاق العمل الإقتصادى العربى المشترك وتناويت بوسائل وأساليب لم يتسن لأى منها أن يستكمل مقومات نجاحه وتم التحول من تجربة إلى أخرى دون تشخيص موضوعى لأسباب ذلك التحول ومبرراته ، حيث يعزى ذلك أساساً إلى أن بعض هذه الوسائل كانت غير ملائمة من جهة أو قد يرجع إلى عدم توفر الشروط والظروف والمؤسسات اللازمة من جهة أخرى ٠ كما أن أسباباً خارجية ساهمت فى ذلك ، يأتى فى مقدمتها ظاهرة عدم المبالاة قطرياً بما يتقرر جماعياً بشأن التكامل والتوحيد الإقتصادى ٠ فالأتفاقات العربية المعقودة بشأن الوحدة الإقتصادية لاتجد لنفسها مجالاً للتنفيذ فى خضم الأنهاك بالممارسات الإقتصادية القطرية ٠ ولعل تفسير ذلك يرجع إلى الأنهماك فى رعاية مصالح قطرية عاجلة ، بينما المصلحة القومية الجماعية لايوجد من يرعاها أو يدعو لها سوى عدد قليل ٠ ومن هنا جاءت مقولة " إن الفكر العربى متقدم والإدارة العربية متخلفة" وهناك عوامل خارجية أخرى ناتجة عن تبعية الإقتصاديات العربية للخارج ترتب عليها خلافات عربية إزاء التكامل العربى، فالقوى الأجنبية كانت ومازال دائبة فى كيدها لتمزيق الكيان العربى سياسياً وإقتصادياً وحضارياً ٠

إن مانود التأكيد عليه فى هذا المجال أن حالة التكامل الإقتصادى التام المقترنه بحالة إكتفاء ذاتى كامل إنما تعتبر حالة منشودة تسعى نحوها الأقطار العربية ، وهو مايتطلب منها بذل الجهود المتواصلة فى ميادين التنمية والتطوير لإستكمال مايمكن إستكماله من مقومات التكامل والإكتفاء الذاتى ٠ إلا أن التكامل الإقتصادى التام يتطلب توافر عدة مقومات إقتصادية وموارد إنتاجية غزيرة ومتنوعة ومتاحة بدون قيود ، وهذا الأمر يتعذر تحقيقه عملياً حيث تتفاوت ثروات وموارد الدول العربية من دولة لأخرى ٠ وفى الواقع أنه عند قيام حالة تكامل إقتصادى بين مجموعة الدول فإن حديث التكامل ينتقل من نطاقه الوطنى إلى نطاق جماعى قوامه الكيان الإقتصادى المستحدث الذى ينشأ من عملية تضافر عدد من الإقتصاديات الوطنية مع بعضها البعض تضافراً تكاملياً ٠

<u>وبإختصار فإن مزايا التكامل الإقتصادى يمكن تركيزها فى النقاط الآتيه :-</u>

١- فهو يتيح فرصاً واسعة لإقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير إستجابة لإتساع السوق المشتركة كما يمكن أن يتمتع بالوفورات الخارجية المتولدة عن التعامل مع الوحدات الإنتاجية المتواجدة لدى أطراف منطقة التكامل كما يؤدى إلى تطوير التكنولوجيا لدى الأقطار المتكاملة ٠

٢- تحقق المجموعة المتكاملة مركزا تفاوضيا قوياً مع الإقتصاديات الخارجية والتكتلات الأخـرى ليصبح بمقدورها أن تحصل على مزايا أفضل وأوفر مما لو بقى كل قطر منها يتعامل منفـرداً مع الخارج .

٣- يجعل المجموعة تكتسب مناعة ضد الهزات والأضطرابات الإقتصادية الخارجية .

٤- من الناحية الأمنية تكتسب المجموعة مركزاً دولياً من شأنه تثبيط إحتمالات العـدوان عليهـا فرادى أو مجتمعة وفوق كل ذلك يعزز قدراتها الدفاعية الجماعية ضد المخاطر الخارجية .

٥- يضمن درجة يقين أكبر بشأن المتاجرة داخل منطقة التكامل ، مما يؤدى إلى تقليـل مخـاطر إنعدام اليقين لدى المستثمرين والمنتجين بعد أن صاروا متأكدين من وجـود سـوق واسـع للتسويق ، ومن ثم تسود روح المبادرة والإقبال على إنشاء المشاريع الإنمائية وتنشيط حركة التجارة وتبادل المنافع بين دول منطقة التكامل .

٦- يحقق التكامل الإقتصادى تهيئة المناخ لوحدة سياسية متحضرة بما يشكله من درع فعال فـى مواجهة الأزمات .

٧- إيجاد فرص عمل مناسبة لأبناء الوطن العربى خاصة وأن العديد من الدول العربية تعانى مـن مشكلة البطالة التى أصبحت تهدد الأمن الإجتماعى والسياسى لهذه الدول.

٨- ينتج عن التكامل زيادة الطلب الإجمالي على المنتجات العربية ويدفع بعجلة التنمية الإقتصادية إلى الأمام .

وسائل التكامل الاقتصادي العربي

تكمن أهم وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في أهمية بناء العلاقات الاقتصادية العربية وفـق أسس جديدة تؤكد أولوية بناء الإنسان العربي ، والاستغلال المشترك للموارد المتاحة بغرض إعـادة تشكيل هياكلها الانتاجية على نحو يتناسب وبما يؤدي إلى خلق اقتصاد عربي موحد ومستقل يحقـق شروط العدل والحرية والمساواة ويساهم بدور إيجابي في بناء الحضارة الانسانية ، وهنا تبرز أهمية التخطيط والتطوير الإداري للعنصر البشري ، وقد يكون إنشاء منظمة عربيـة للتـدريب ذو أهميـة خاصة ، تهتم بالنواحي التدريبية (وخاصة التعليم الفني) في جميع الدول العربية ، وذلك من خـلال الحصر الشامل لمتطلبات التنمية العربية من المهن المختلفة ودرجة التدريب المطلوبة بحيث تـوفر الأيدي العاملة العربية الماهرة التي تكون بديلة للعمالة الأجنبية ، وإعادة النظر في النظام التعليمـي وإذ أن المشكلة الأساسية التي يعاني منها التعليم في المجتمع العربـي هـو أن التعلـيم والتـدريب لايتصل كثيراً باحتياجات المجتمع الاقتصادية ومن هنا فإنه يجب علينا التركيـز علـى التخصـصات المطلوبة والتي تحتاجها بالفعل خطط التنمية بالدول العربية وذلك حتى نتجنب وجـود خـريجين ذو تخصصات غير مطلوبة لتزيد من معدلات البطالة أو يعاد الانفاق عليهم مرة أخرى لتأهيلهم مما يعني

نفقات متزايدة كما تهتم هذه المنظمة بدراسة تجارب الدول الأخرى في هذا المجال ، وبما يتماشى مع الواقع العربي ، مع التركيز على ترجمة الشعارات التي تنمي من أهمية العمل واتقانه والالتزام بالمواعيد .

<u>ضرورة إنشاء السوق العربية المشتركة :</u>

إن إقامة تكتل إقتصادى عربى يتطلب إحياء فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة ، فمنذ أكثر من ثلاثين عاماً وبالتحديد منذ عام ١٩٦٤م حين وقعت أغلب الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية إتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة ، وحلم إنشاء هذه السوق مازال يراود كل إنسان عربى ، وخلال هذه الفترة الطويلة صدرت عدة توصيات فى هذا المجال ولكنها لم ترى النور حتى الآن ، فالتعاون الإقتصادى العربى لم يتم عملياً وذلك بالرغم من مرور هذه الفترة الطويلة وبالرغم من الخطوات الضخمة غير المجدية التى تمت فى هذا المجال ، الأمر الذى يحتم علينا ونحن على أبواب مرحلة جديدة وخطرة تشهد قيام سوق شرق أوسطية ، كما شهدت من قبل قيام عدة تكتلات إقتصادية سواء أوربية أو أمريكية أو آسيوية - أن نقيم هذا التعاون على أسس جديدة وأن نسرع الخطى نحو قيام سوق عربية مشتركة ، وذلك قبل أن يتفرق العرب إذا ما إنضموا فرادى إلى تجمعات إقتصادية ، فالوقت لم يعد فى صالحنا وكلما تأخرنا عن قيام هذه السوق كلما إتسعت الفجوة وأصبح من العسير مواجهة هذه التكتلات ، خاصة وأننا نملك عدداً من المؤسسات الإقتصادية التى يمكن أن تساهم بفاعلية فى إقامة مثل هذه السوق ، وأهمها البنك الإسلامى للتنمية والذى يعتبر ركيزة أساسية لتنفيذ المشروعات الإقتصادية المشتركة بين الدول الإسلامية ، وإن كان من المطلوب إنشاء بنك عربى تشترك فيه البنوك العربية ويطرح حصة منه للأكتتاب العام ، ليعمل جنباً إلى جنب مع البنك الإسلامى للتنمية على تعبئة الموارد التمويلية وفى تنظيم تدفقاتها إلى المستثمرين فى الوطن العربى ، على أن يبدأ بالإستثمار فى الضروريات ثم الحاجيات ثم التكميليات وبذلك نكون قد أوجدنا آلية جديدة تخترق حلقة الفقر بتشجيع الإستثمار وبالتالى توفير فرص عمل لأبناء الوطن العربى ٠

فحلم قيام سوق عربية مشتركة يمثل تطوراً منطقياً للتنمية العربية ، وهو أول مقدمات العقلانية فى العلاقات العربية إذ أنه يقوم على المصالح المشتركة ولايمكن أن يستغل فى شعارات ومزايدات أجاد العرب دروبها ردحاً طويلاً من الزمن ٠

فإذا كانت جامعة الدول العربية وأجهزتها الرسمية قد بذلت جهداً كبيراً فى هذا المضمار فهل لنا أن نقترح عليها أن تضع يدها مع أيدى أبناء السوق وأعنى بهم رجال الأعمال ، بمعنى إعطاء قوة دفع قوية للنشاط الخاص لإتمام هذه السوق التى عجزت عن إنشائها الأجهزة الرسمية ، وقديما قالوا "

أعط القوس لباريها " ولماذا لاتتبنى جامعة الدول العربية إنشاء غرفة تجارية تقوم بعمل الدراسـات اللازمة لإنشاء هذه السوق ودراسة المعوقات التى تواجه إنشاءها والعمل على تذليل هذه المعوقـات الضريبية أو الجمركية أو الإجرائية أو كل مايتعلق بالمناخ الإقتصادى ، على أن تقوم الغرف العربية بتمويل هذه هذه الدراسات وتوفير الخبراء المتمرسين فى هذا المجال على أن تمتد هذه الدراسـات لتغطى أساليب الإتصال وتوفر المعلومة المناسبة فى الوقت المناسب ، للبائع والمشترى تحت لـواء شركة عربية مساهمة موحدة تقوم بأغراض التسويق من خلال إقامة معارض دائمة داخـل الـدول العربية ، يتم فيها عرض المنتجات العربية مصنفة حسب المنشأ ، وكذلك توفير المعلومات الخاصـة بالفرص الإستثمارية المدروسة من حيث الجدوى الإقتصادية ومدى تلاؤمهـا مـع خطـط التنميـة الإقتصادية بها ، وإبراز المميزات الممنوحه لهذه المشاريع ذات المردود الإقتصادى ، وهو مـايعنى توفير قدر من الثقافة الإستثمارية لكل مستثمر عربى عن الفرص المتاحة داخـل الأقطـار العربيـة وعوائدها .

ومن جهة أخرى لابد من وضع نظام عربى تلتزم به جميع الدول العربية يقوم أساساً علـى الفـصل التام بين السياسة والإقتصاد ويتضمن عدم وجود حواجز جمركية أمام السلع التى يتفق عليها ، كما يتضمن ضمانات بعدم المصادرة أو التأميم ، أو أى مضايقات قد تفسد المناخ الإستثمارى فى الـدول العربية ، وتحول دون جذب رؤوس الأموال العربية للإستثمار فيها ، وهنا تبرز الحاجة إلى إنـشاء محكمة عربية لفض المنازعات الإستثمارية التى قـد تنـشأ بـين المـستثمر والدولـة المـضيفة للإستثمار،فضلاً عن إنشاء مؤسسات لحماية المستثمر بما فيها مؤسسات لضمان الودائع والصادرات وإنشاء مؤسسات وشركات للتأمين وإعادة التأمين،فلا شك أن توافر نوع ما من الحماية القانونية أو التأمين ضد المخاطر السياسية من شأنه أن تحسن من نظرة المستثمرالوافدوتقييمه للأخطـار غيـر التجارية التى تحيط بالمشروع .

ولعل تشجيع إنشاء شركات عربية مساهمة على المستوى الوطنى يكون مقدمة لهذا التعاون ، على أن تكون المساهمة فى هذه الشركات متاحة لجميع مواطنى الدول العربية ، مع إعطاء هذه الشركات العديد من المميزات التى تنفرد بها دون غيرها مثل المميزات الضريبية كأن تنخفض ضريبة الـدخل فى هذه الشركات بنحو ٥٠% عن المعدلات السائدة فى الشركات القائمة ، ومضاعفة فترة الـسماح والأهم من هذا وذاك هو إعطاء منتجات هذه الشركات مميزات جمركية فى جميع الدول العربية بحيث تعفى هذه المنتجات من أية تعريفة جمركية أو تقليل هذه التعريفة إلى أدنى حد ممكن ، أما من ناحية توظيف العمالة فتلتزم هذه الشركات بتوظيف ٥٠% من العمالة المحلية فى الدولة المضيفة ، وهـذا الأمر يتطلب وجود نظام عربى موحد للشركات القومية المساهمة لوضع الأسس التى يقـوم عليهـا إنشاء مثل هذه الشركات وإبراز المميزات التى تكمن فى إنشاء مثل هذا النوع من الشركات .

أما بالنسبة لتمويل هذه الشركات فيمكن لإتحاد المصارف العربية إنشاء صندوق جديد لتنمية الصادرات البينية التى مازال حجمها ضئيل مقارنة بصادراتها للعالم الخارجى حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات العربية البينية ٩ر٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٢م فى الوقت الذى بلغت فيه الصادرات العربية للعالم أكثر من ١٣٥ مليار دولار ، أى أن الصادرات العربية البينية لم تساهم إلا بنحو ٧ر٣% فقط من إجمالى صادراتها ، على أن يتحول هذا الصندوق فيما بعد إلى بنك عربى لتمويل الصادرات العربية تطرح أسهمه للجمهور العربى وحت لاتتضخم مصروفاته فيمكن الإستعانة بمراسلين فى الدول العربية للقيام نيابة عنه بالدراسات المتعلقه بالعمليات المراد تمويلها ومدى ربحيتها .

والواقع أنه يمكن تعبئة رؤوس الأموال من جميع البلدان العربية من خلال أربعة مجالات وهى التنسيق بين الدول العربية من أجل إستنباط جميع التنظيمات واللوائح الرسمية اللازمة لتنظيم النشاط الإستثمارى وحركة رؤوس الأموال ، والسماح لأى مؤسسة مالية عربية تعمل فى إحدى البلدان العربية بفتح فروع لها داخل البلدان العربية الأخرى ، وإنشاء هيئة عليا للتكامل تكون مهمتها إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية عن جميع المشروعات الضرورية للتنمية الإقتصادية ، والإستفادة من فكرة التخصيص القائم على المميزات النسبية لكل بلد لتحقيق أكبر قدر من النمو الإقتصادى .

وفى إطار ذلك أيضاً قد يكون من المفيد عند إنشاء شركات مساهمة أن يتم ذلك وفقاً لأهمية إحتياجات الدول العربية ، فإذا كان معظم الدول العربية مستورداً للتكنولوجيا ، فلنبدأ فى المرحلة الأولى بإنشاء شركات مساهمة لصناعة قطع الغيار وصناعة المكيفات والمولدات الكهربائية ، فنحن نعتبر من أكبر مستهلكى الكهرباء فى العالم ولابد لنا من أن نمتلك زمام هذه التكنولوجيا ، فهى ضرورة إستراتيجية يفرضها علينا الواقع الإقتصادى ، وذلك بهدف الإقلال من السيطرة والتبعية التكنولوجية تمهيداً للإنطلاق نحو تكنولوجيا محلية . فمازالت الشركات الأجنبية هي التي تتولى تخطيط المشروعات الكبرى ، ومازال يتم إستيراد جميع المعدات واللوازم الصناعية دون المعرفة التقنية ، ومن هنا فالمشروعات الجديدة عملت على زيادة التبعية التكنولوجية فى كل بلد عربى وهذا يعزى إلى ضعف القاعدة التكنولوجية الوطنية ، كما يعزى إلى ضيق السوق المحلى . إذ أن حجم السوق فى كل من البلدان العربية بالنسبة للتكنولوجيا لايوفر حافزاً كافياً لإمتلاك التكنولوجيا ، الأمر الذى يحتم إتخاذ إجراءات عربية جماعية فى الميدان التكنولوجى من خلال إنشاء قواعد متخصصه للتكنولوجيا بشكل تدريجى ، كما نركز هنا على عملية المواصفات القياسية ، فلماذا تلجأ كل دولة إلى وضع مواصفات خاصة بها ، أليس من الأجدى إنشاء هيئة عربية للمواصفات الموحدة يترتب عليها سد حاجة الدول العربية وإتساع السوق ويمكن تمويل هذه الهيئة من خلال فرض رسم على

الواردات والصادرات ، كما لابد من وجود خطة قومية للبحث العلمى (مع إنشاء هيئة عربية للبحث العلمى لها فروع بجميع الدول العربية) تقوم بإعداد البحوث اوالدراسات العلمية والقيام بعمليات الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية بهدف توطين التكنولوجيا وفقاً لظروف كل دولة على أن يتم تمويل هذه الهيئة من

خلال تخصيص نسبة معينة من الناتج القومى ، على أن تقوم الجهات المستفيدة من أبحاث هذه الهيئة بدفع رسوم لها ، على أن نهتم أيضاً بالدخول فى صناعة المعدات الصحية والطبية لتخفيف العبء على موازين مدفوعات الدول العربية وذلك من خلال وضع خطة عربية من شأنها إحداث نوع من التكامل بين الصناعات العربية (فعلى سبيل المثال مازلنا نستورد إلى اليوم السرير الطبى ، فهل هذا معقول ؟!!!) ٠

كما أن إنشاء شركات مساهمة غذائية زراعية وصناعية تبنى على معايير إقتصادية بحته يمثل ضرورة قصوى للبلاد العربية ، فإذا كان إنشاء هذه الشركات يحتاج إلى توافر مقومات معينة مثل المناخ ، التربة ، توافر المياه ٠٠٠ألخ ، فيجب أن تقام هذه الشركات بغير محاباة فى الأماكن التى تتوافر فيها هذه العناصر ، فالأمن الغذائى العربى يمثل إستراتيجية ، حيث تحدد السلع التى نحتاجها ولنبدأ بها فلدينا - و الحمد - وادى النيل ولدينا الهلال الخصيب ولدينا المغرب العربى ، ألا يكفى ذلك لإستغلال ماتحت أيدينا من هذه الكنوز ؟ ولانعتمد على العالم الخارجى فى سد إحتياجاتنا الغذائية ٠

يأتى بعد ذلك مساهمة الإنتاج الحيوانى فيجب أن ننشىء له الشركات فى الدول التى يتوافر فيها آخذين فى الأعتبار أن المساهمة الغذائية والحيوانية لاينصب إهتمامها فقط على توفير المنتجات الزراعية والحيوانية بل يمتد أيضاً للإستفادة من المجال التصنيعى للصناعات الغذائية وهو مجال خصب جداً يشمل صناعة المعلبات الغذائية ، صناعة تجفيف الحليب اللآزم لأطفالنا ، فليس من المعقول أن نكون حتى الآن مستوردين للعلب اللازمة لهذه الصناعات ، كذلك الإهتمام بصناعة الجلود ، صناعة الصوف ٠٠٠الخ ٠

ومن جهة أخرى يحتاج كثير من الدول العربية إلى الصفقات المتكافئة توفيراً للنقد الأجنبى ولذا يمكن إنشاء شركة خاصة تتولى هذا الأمر وتوفر على كثير من الدول الكثير من العناء ، وهناك نقطة أخرى جديرة بالمناقشة وهى تختص بالملكية العقارية الدول العربية ، فلماذا تلجأ بعض الدول إلى وضع العراقيل أمام المستثمرين العرب فيما يتعلق بهذه الملكية سواء الملكية الدائمة أو المؤقته

بغرض التطوير ، فإذا كانت الدول المتقدمة وعلى رأسها بريطانيا (المملكـة المتحـدة) والولايـات المتحدة الأمريكية تجيز التملك الدائم للأجانب ، فلماذا تقيم الدول العربية الحواجز أمام هذه الملكية ، إن السماح بالتملك يعنى تنشيطاً لقطاع البناء وتوفير المزيد من فرص العمل وهو مـايعنى نـشاطاً إقتصادياً شاملاً ٠

وإستكمالاً لمقومات إنشاء سوق مالية موحدة يسمح فيها بتداول الأسهم العربية بلا إستثناء ، فهـل رأيتم حظراً على تداول الأسهم اليابانية على الأجانب ؟ أم رأيتم حظراً على تداول الأسهم الأوربيـة والأمريكية ؟٠٠٠

صحيح أن بعض الدول وضعت ضوابط لتملك الأسهم ، كوجود حد أقصى للملكية لايمكـن تجـاوزه وهذا لابأس بها ، ولكن فلنعمل جميعاً على توسيع حجم السوق بطرح كافة الأسهم العربية للتـداول بغرض إنشاء سوف رأس مال ثانوى نشيط ، فإذا كانت الأسهم فى الأسواق الناشئة اليوم (النمـور الآسيوية) تنافس مثيلاتها فى الدول العربية ، فما بالنا نحن لانتيح هذه الفرص للمواطن العربى ؟ ٠

المبحث الثالث
إستراتيجية العمل الإقتصادي العربى
فـــى المرحلـــة القادمـــة

إن آليات العمل العربى المشترك وإن تقدمت فى السنوات الأخيرة مازال ينقـصها التـصور العـام ، والترابط والشموك التى لاغنى عنها لإعطاء التكاملالإقتصادى العربى الزخم المطلوب لتحقيق أهدافه، فقد يكون من المفيد أن تتجه مجهودات العمل الإقتصادى العربى المشترك فى المرحلة القادمة إلى :

(١) إنشاء جهاز عربى للتكامل الإقتصادى يتولى التنسيق والإشراف على مشروعات التكامل فـى الدول العربية على أن يكون له فروع بجميع الدول العربية .

(٢) وجود نظام عربى موحد للشركات المساهمة العربية يتولى الإشـراف علـى تأسـيس هـذه الشركات وإبراز المميزات التى تتميز بها سواء ميزات ضريبيه أو جمركية .

(٣) إنشاء هيئة عربية للمواصفات الموحدة تتولى وضع هذه المواصفات بدلاً من قيام كـل دولـة بوضع مواصفات خاصة بها .

(٤) إنشاء مركز معلومات عربى له فروع فى جميع الدول العربية يقوم بمراقبة وجمع المعلومـات الخاصة بالعمليات التمويلية ، كما يحتوى على جميع المعلومات التى تفيد المخططين ومتخذى القرارات فى الدول العربية سواء كانت معلومات عن المشروعات المتاحة للإستثمار من حيث الطاقة الإنتاجية وتكلفة التمويل ومصادرها وتكلفة العمالة أو عن تسويق المنتجـات أو مـن حيث توافر مناخ الإستثمار - بصفة عامة - خاصة الأوضاع القانونية والإقتصادية والضريبية والسياسية التى تكون فى مجملها البيئة التى يتم فيها الإستثمار والتى يبنى عليهـا القـرارات الإستثمارية .

(٥) إقامة معارض دائمة لتسويق المنتجات العربية داخل الدول العربية حتى يتمكن مستهلكوا كـل دولة من التعرف على منتجات الدول العربية الأخرى ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى العمل على خلق شبكة تسويقية فى الدول العربية التى تتركز معها المعاملات العربية الخارجية بمـا فى ذلك تطوير شبكات ووكالات الدعاية والأعلان العربية فى الأسواق الخارجية وذلك بهـدف الحد من حلقة الوساطة الخارجية التى تتسبب فى دفع هوامش تسويقية لاداعى لها .

(٦) إنشاء هيئة عربية لنقل التكنولوجيا تكون منبثقه من جامعة الدول العربية على أن يكون لهـا فروع فى بعض الدول العربية حسب وزنها الإقتصادى تكون مهمتها إنشاء معاهد متخصـصة للقيام بعمليات البحث العلمى التى تتلائم وظروف المنطقة العربية وذلك بهدف الإستفادة مـن نقل التكنولوجيا وتوطينها فى الدول العربية ، كما تتولى هذه الهيئة القيام بعمليـة الترجمـة اللازمة لنقل التكنولوجيا .

(٧) إستكمالاً لعملية نقل التكنولوجيا قد يكون من المفيد التركيز - كمرحلة أولى - على الصناعات المغذية للصناعات الأخرى والبدء بصناعة قطع الغيار .

(٨) التفكير فى إنشاء بنك عربى للتنمية الزراعية والصناعية ، تشترك فيه البنوك الإقليمية بحصة منه ، كما يساهم فيه البنك الدولى ، وتطرح الحصة الباقية للأكتتاب العام بين مواطنى الدول العربية ، على أن يقوم البنك المذكور بدراسة المشاريع ذات الجدوى الإقتصادية والأكثر ملاءمة وفقاً لخطط التنمية الإقتصادية فى الدول العربية وعلى أن تعطى هذه المشروعات بعض المميزات كالأعفاءات الجمركية أو المميزات التصديرية ، وبحيث يحق للبلد المضيف لهذه المشروعات تشغيل ٥٠% من العمالة بها من مواطنيها وتكون النسبة الباقية للعمالة العربية على أن يتم التركيز على المشروعات الصغيرة ذات العمالة الكثيفة والتى تعانى من مشكلة التمويل بسبب الضمانات التى تتطلبها البنوك ، ولاشك أن ذلك سوف ينعكس فى تشغيل أعداد كبيرة من العمالة الأمر الذى يؤدى إلى تخفيض معدلات البطالة من جهة وإستقطاب الكفاءة العربية المهاجرة من جهة أخرى .

(٩) ينبثق عن هذا البنك إنشاء مشروعات متخصصه فى الأوراق المالية وإنشاء صناديق إستثمارية بعملات متعددة تكون مهمتها تجميع مدخرات الأفراد للإستفادة منها فى تمويل مشاريع التكامل الإقتصادى .

(١٠) نظراً لأن العالم العربى يعانى من ندرة فى المياه ، ويكفى الإشارة فى هذا الصدد أنه بحلول عام ٢٠٠٠م سيعانى الوطن العربى من عجز فى المياه يصل إلى 155 بليون متر مكعب سنوياً ، يرتفع هذا العجز إلى ٢٦٠ بليون متر مكعب سنوياً فى عام ٢٠٣٠م فقد يكون من الأهمية إنشاء معهد متخصص للدراسات المائية يقوم بإعداد دراسات عن مكافحة التصحر وكذلك القيام بالبحوث اللازمة للإستفادة من مياه البحر المالحة أو مياه المجارى وتحويلها إلى مياه صالحه للزراعة خاصة وأن معظم الدول العربية تنتشر فيها مساحات شاسعة من الصحارى .

(١١) مطالبة وزراء الأعلام العرب بوضع خطة إعلامية طموحة لترسيخ مفهوم التكامل الإقتصادى العربى وأهميته للمواطن العربى بدءاً من مرحلة الطفولة ، حيث تركز على ضرورة شراء سلع عربية حتى يشعر المواطن العربى أنه عند شراء سلعة عربية سيخلق طلباً متزايداً من شأنه إيجاد فرصة وظيفة لأبنه فى المستقبل ، مع إهتمام وسائل الإعلام بالترويج للسلع العربية .

(١٢) توحيد المناهج الدراسية فى العلوم المحايدة أو توحيد حد أدنى من هذه المناهج وإعطاء كل دولة حرية إضافة مناهج تتفق مع خصوصيتها .

(١٣) الإهتمام بالتطبيقات الواسعة للكمبيوتر فـى جميـع المراحـل الدراسـية وتعويـد أولادنـا كيفية التعامل معه وربطهم بالمكتبة وبمركز للمعلومات مع التركيز على الثقافة الإقتـصادية لأولادنا بهدف تحويل سلوكهم التبذيرى إلى سلوك إقتصادى رشيد ٠

(١٤) خلق الوعى الإدخارى والإستثمارى للأفراد لتشجيع الطلب على الأوراق المالية خاصة فـى السوق الأولية وهذا يتطلب خلق الثقة فى السوق من خـلال حمايـة حقـوق المـستثمرين والإشهار الكامل للمراكز المالية الحقيقية للشركات مع أهمية وضع معايير محاسبية دقيقـة يمكن بها الحكم على مدى سلامة هذه المراكز المالية ٠

(١٥) خلق آلية تسمح بمعالجة الإختلال فى هيكل التوزيـع وتـؤدى إلـى حـدوث عدالـة فـى توزيع الدخل بحيث لايتركز فى أيدى فئة قليلة ٠

(١٦) إلغاء نظام الوكالات التجارية بالتدريج (ولنبدأ بالوكـالات الخاصـة بقطـع الغيـار) حيـث يترتب عليها نوع من الإحتكار ، على أن نلزم الوكالات التـى تحقـق معـدل معـين مـن المبيعات بالتحول إلى شركات مساهمة ٠

(١٧) تحديد حد أقصى للملكية فى الشركات والبنوك بهدف إعطاء الفرصـة للمـواطنين لتوسـيع قاعدة مشاركتهم ٠

(١٨) وضع التشريعات اللازمة والتى من شأنها منع وجود الإقتصاد الـساكن ، كالمـضاربة فـى العقارات والأسهم التى لاتضيف قيمة حقيقية إلى الإقتصاد أو قصرها على الشركات المتعددة الأغراض ٠

(١٩) تنشيط دور صندوق النقد العربى وذلك من خلال محورين أساسيين هما :-

أ - رغبة فى الإستفادة من رؤوس الأموال العربية المهاجرة وتخفيض ديون الدول العربيـــة والتى بلغت حوالى ١٥٥ر٨ مليار دولار فى عام ١٩٩١م وأعباء خدمة هذه الديون والتـى وصلت إلى ١٦ر٧ مليار دولار فى نفس العام ، فإنه يمكن لصندوق النقد العربى إعادة بيـع ديون الدول العربية ذات الفائدة المرتفعة والتى تثقل كاهل هذه الدول بغرض تخفيف أعبـاء هذه الديون ، مع إعطاء ضمانات للسداد ويمكن أن يتم ذلك بالتنسيق مع إتحـاد المـصارف العربية ومؤسسات التمويل العربية الأخرى ٠

ب - وضع نظام تبادل بين الدول العربية مستخدماً وحدات حسابية لاتتأثر بمعـدلات التـضخم أو التغير فى أسعار الصرف وذلك على غرار وحدات حقوق السحب الخاصة

(٢٠) إذا كانت الظروف والمتغيرات العالمية تفرض تواجد السوق الشرق أوسطية ، فنقترح أن يتم ذلك على مراحل تبدأ بوجود جهاز للتكامل الإقتصادى ثم توسيع جهاز الـسوق مـن خـلال أنشطة معينة ، يلى ذلك النظر إلى السوق شرق أوسطية علـى أنهـا عمليـة إسـتراتيجية لاتقتصر على دخول إسرائيل فقط بل تسمح بدخول دول أخرى مثل أريتريا وأثيوبيا لتـأمين

منابع النيل فضلاً عما تتمتعان به من أراضى خصبة ، وكذلك تركيا لتأمين منابع نهرى جلة والفرات ، حتى نسهم فى حل مشكلة المياه التى يعانى منها معظم الـدول العربيـة وحتـى يتحقق الأمن الغذائي العربى ٠

(٢١) السماح بإنتقال العمالة العربية فيما بين الدول العربية بحيث يسمح للعامل بالبحث عن عمـل لمدة شهرين مثلاً فإن لم يجد عملاً عليه العودى إلى موطنه الأصلى وإلا تعرض لغرامـات ، ويحذر على الأفراد والدول التدخل فى الشئون السياسية لأية دولـة أخـرى وإلا تعرضـوا لعقوبات قاسية ٠

(٢٢) إن التكامل الإقتصادى يستدعى وجود شبكات واسعة من وسائل النقل والمواصلات تمتد بين مراكز الإنتاج وبين مراكز التوزيع ٠

وختاماً ، نقول أن وجود تكتل إقتصادى عربى تحتمه الظروف الحالية التى تشهد عـصر التكـتلات وخاصة بعد التوقيع على إتفاقية الجات والتى سوف تؤثر تأثيراً كبيراً على الصناعات الوليدة ، الأمر الذى يقتضى منا فى هذا السياق التعجيل فى إنشاء قاعدة إنتاجية لاسيما فى الصناعات التى نتميـز فيها بمزايا نسبية وتنافسية وتتضمنها إتفاقية الجات كالملابس والمنسوجات والمنتجـات الزراعيـة خاصة وأن البترول يفقد تدريجياً أهميته الإستراتيجية فى ضوء سعى الدول المتقدمة إلى التحكم فى تجارته العالمية لتقليص هذه الأهمية الإستراتيجية ٠

نقول ، إننا مدعوون كل فى موقع عمله مفكرين ومنفذين وإعلاميين ومسئولين للعمل من أجل حشد كافة الطاقات والأمكانيات لترجمة إستراتيجية العمل العربى المشترك إلى مشاريع وبـرامج عمليـة تخدم الوطن والمواطن العربى ٠ ولنعى جميعاً أننا لن نستطيع تقديم الحلول المرفقة لقضايا التكامـل الإقتصادى العربى إلا بالدراسة العلمية والفهم المتأنى لأوضاع ومقومات الإقتصاد العربى فى ضـوء خبرتنا التاريخية الخاصة ٠ ولكى ينجح الفكر الإقتصادى العربى فى النهوض بمهامه ، فإنه لابد من النظر إلى عملية التكامل الإقتصادى العربى بوصفها عملية تاريخية تتفاعل مع مختلف التيارات التى تتجاذب الوطن العربى من إقتصادية وسياسية وإجتماعية وحضارية ومن داخلية وخارجية ٠ فلـيس هناك شك من أن التنسيق فى المواقف والسياسات التفاوضية له أكبر الأثر فى تحقيق قدر أكبر مـن الحماية للمصالح العربية فى مواجهة القوى والضغوط الخارجية ٠ فـالوطن العربـى يملـك مـن الأمكانيات والقدرات مايسمح له بأن يكون طرفاً مؤثراً فى عمليات إعادة صـياغة نمـط العلاقـات الإقتصادية الدولية بما يعود بالنفع على المواطن العربى ٠

المصادر

أولاً : باللغة العربية :

١- قواعد الجات - الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية .
د. مصطفى سلامة - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٢- الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش .
أسامه المجدوب - الدار المصرية اللبنانية - الطبعة الثانية جمادي الآخرة ١٤١٨هـ - أكتوبر ١٩٩٨م.

٣- الجات والتبعية الثقافية مع نص حقوق الملكية الفكرية .
د. مصطفى عبدالغني - مركز الحضارة العربية - غير موضح سنة النشر .

٤- المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية
د. فواز بن عبدالستار العلمي - محاضرة ألقيت في برج دله في شهر محرم ١٤١٩هـ الموافق شهر مايو ١٩٩٨م .

٥- أوراق بحثية مقدمة إلى مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية - جامعة الأزهر - مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي - القاهرة : ٢١ - ٢٣ مايو ١٩٩٦م .

٦- التقرير السنوي الرابع والثلاثون لمؤسسة النقد العربي السعودي
١٤١٩هـ (١٩٩٨م) - الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء .

٧- خطة التنمية السادسة - وزارة التخطيط
١٤١٥هـ - ١٤٢٠هـ
١٩٩٥م - ٢٠٠٠م .

٨- إتفاقية الجات وآثارها على الدول العربية بصفة عامة والمنطقة الخليجية بصفة خاصة - بحث مقدم من عمر عبدا كامل، ومحمد رضا عبدالحليم، الى مؤتمر الجات والدول العربية - أكتوبر ١٩٩٤م - القاهرة

٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد - ١٩٩٣م

١٠- قنوات تعزيز الاتصال التجاري في نطاق البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري - حمدي عبدالعليم ، الادارة العامة للسوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري ، القاهرة ، بدون تاريخ .

١١- الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وانعكاساتها على مستقبل الاقتصادات العربية بوجه عام ومسائل العمل بوجه خاص - منظمة العمل العربية ودراسة مقدمة الى اجتماع الخبراء العرب ومؤسسات العمل العربي المشترك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من ٤ - ٧ يوليو ١٩٩٤م .

١٢- جريدة الاقتصادية - اعداد مختلفة .

١٣- جريدة العالم اليوم - أعداد مختلفة .

١٤- جريدة الشرق الأوسط - أعداد مختلفة .

١٥- كراسات استراتيجية "الصراعات المسلحة العربية - العربية" - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ١٩٩٤م .
١٦- سياسة الاستثمار في البلاد العربية - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩م .
١٧- الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة - د. عبدالوهاب حميد رشيد - كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع - ١٩٨٥م .

ثانيا : باللغة الانجليزية :

١- World Economic Outlook , IMF,May 1994
٢- Direction of Trade Statistics , IMF, June 1994
٣- International Financial Statistics, IMF, Jan 1994
٤- Conclusion of The Uruguay Ruond of Gatt, Standared Chartered, Feb 1994
٥- Fin Times, Dec 1993